

من أجل أسرة سعيدة...
من أجل غدٍ مشرق...

الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
إقليم العالم العربي
جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية
عضو الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة

صحة الأسرة

العدد (7)

نشرة فصلية تصدر عن جمعية تنظيم وحماية الأسرة

الأربعاء ٢٠٠٨/١٢/٣١



حنّا قوارير الدواء...
لم نسلم من القصف الإسرائيلي على غزة



المؤتمر الفلسطيني حول أهمية التخطيط

الديموغرافي وتنظيم الأسرة للحد من الفقر وإحقاق التنمية

ص (٦-٧)

نقرأون في هذا العدد

- (٢) لا سياسات سكانية بدون اللاجئين... ولا تنمية بدون سياسات سكانية واقعية
- شهادات لخمس فتيات فلسطينيات ضحية لاعتداءات جنسية من أقاربهن
- (٣) أبطال الجريمة الأب والأخ والعم وابن العم والخال والأم الصامتة
- (٥) سكري + حمل = سكري الحمل
- (٨) المطالبة بتشكيل لجنة موحدة من المؤسسات الشبابية لمتابعة قضايا الشباب

كلمة أسرة التحرير...

احتفل العالم أجمع في العاشر من كانون الأول الماضي بالذكرى السنوية الستين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي فرح لصدوره شعوب العالم المقهورة والمضطهدة كونه بريق من الأمل لإعادة الاعتبار للكرامة الإنسانية التي سحقت في حروب عالمية بائسة وهيمنة من الدول القوية على الدول الضعيفة. وأما فلسطين التي عاشت مرارة النكبة والتقسيم في العام ١٩٤٨ وهي نفسها سنة صدور الإعلان فقد كان لها رهان من نوع مختلف على جدوى هذا الإعلان المرتبط بحق العودة للاجئين والسيادة على الأرض التي سلبت من قبل دول عرفت نفسها بحماة حقوق الإنسان.

ومع أننا في جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية ملتزمون بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة وأنها نناصر حقوق الصحة الإنجابية والجنسية التي تعتبر جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان إلا أننا اليوم وبعد مضي ستون عاماً على الإعلان عن هذه الحقوق فإننا نجد الرهان على الجهود المبذولة لتنفيذ ما ورد في هذا الإعلان وما انبثق عنه لاحقاً من معاهدات ومواثيق، خاصة وأن المؤشرات التنموية والصحية والتعليمية والحقوقية... الخ لا تنذر إلا بما لا نريد.

فها هي حقوق الإنسان الصحية في الأراضي المحتلة تنسف بقذيفة وها هي حقوق النساء الفلسطينيات الصحية تنتهي عند الحواجز العسكرية بأمر من أبسط جندي يمنع تلك السيدة من الوصول للخدمة لوضع مولودها المنتظر فتموت أو يموت. وها هي حقوق الأطفال والشباب تنتهك يوماً من اعتقال وتكبل أمام مرأى ومسمع حماة حقوق الإنسان. والنتيجة واحدة: زيادة الفقر والجوع والوفيات وانتشار للأمراض. فأين هي حقوق الإنسان وأين هو الحق في الوصول للخدمات الصحية وأين هي المواثيق الدولية التي تحمي المدنيين العزل وقت الحرب؟! وبالنهاية نتحدث عن تحقيق للأهداف الألفية للتنمية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، بل نجد أيضاً أيضاً مقصرون بحق أنفسنا فما هي العادات والتقاليد تجلد فينا بلا رحمة، وما هي القوانين التي نطمح بإنصافها لنا لا نتصفاً، فمن يتحدث عن قتل النساء واغتصاب القاصرين؟ ومن يحاسب؟ ومن يتحدث فينا عن سياسات لتحسين ظروف النساء والأطفال الصحية التي التزمنا فيها بمؤتمر القاهرة للسكان، ومن المسؤول عن عدم وجود قاعدة بيانات شاملة متعلقة بوفيات الأمهات، لذلك فإننا في هذا العدد سنستعرض مشاهد بشعة من انتهاك لحقوق النساء وتجاهل لوضع سياسات سكانية واقعية مع إبقاء السؤال مفتوحاً حول جدوى حقوق الإنسان إذا لم تحترم هذه الحقوق من قبل الإنسان نفسه.

أسرة التحرير

رئيس التحرير

يوسف قري / مدير تنمية الموارد والإعلام

هيئة التحرير

د. عرفات هدمي / الأمين العام للجمعية

مايك سلمان / أمين السر

أمينة ستافريدس / المديرية التنفيذية

لا سياسات سكانية بدون اللاجئين... ولا تنمية بدون سياسات سكانية واقعية



بقلم: يوسف قري/رئيس التحرير

كثيرة هي المؤتمرات والندوات التي تعقدتها مختلف المؤسسات الأهلية والدولية والحكومية حول القضايا السكانية، وكثيرة هي التوصيات التي تخرج بها مؤتمرات الصالونات الخلابة مطالبة بالعمل على وضع سياسات سكانية وطنية لإحقاق التنمية لكن دون تطبيق فعلي لهذه التوصيات، مما يصدر حكماً مسبقاً بالإعدام على أي مبادرات للخروج من هاجس وضع سياسات سكانية فلسطينية. وعندما تسمح لنفسك بالتساؤل عن معوقات وضع سياسات سكانية فلسطينية فإنك بلا محالة ستواجه بوابل من القذائف الصوتية التي يطلقها نفس الأشخاص اللذين يطالبون بها في المؤتمرات والخطابات الإعلامية. وهنا يجول في خاطري سؤال كبير يتألف من كلمة بسيطة واحدة «لماذا؟»

ربما لأننا أصبنا بمرض «عقم وضع سياسات سكانية فلسطينية» لاعتبارات وتحديات كثيرة ووجهات نظر متضاربة حول مكونات هذه السياسات والجدوى منها، خاصة وأن التوابل الفلسطينية التي نجيد استخدامها في أي طبخة نقدمها في أي مؤتمر أو ورقة عمل أو فعالية حاضرة.

وهنا لا أنفي أننا نعيش في ظروف تختلف كثيراً عن دول العالم المتقدمة وحتى دول العالم المسخوطة، لوجود احتلال بمواصفات عالية من الانحطاط وغير الموجود في أي بلد من بلدان العالم ولوجود جدار فصل عنصري تم إسقاطه من قاموس البشرية ليتم الاحتفال بإعادة تشييده كمشروع أممي مبره على حساب آلاف من المواطنين العزل. لكن ورغم جميع الظروف يجب أن نتمتع ببصيرة ثاقبة وألا نصاب بالعمى لأن طبيعة المرحلة والظروف التي يعاني منها أبناء شعبنا الفلسطيني من فقر وبطالة وجوع وتشقت تتطلب الوقوف وقفة صنيدية لترتيب بيتنا الفلسطيني وأن نزيل القشور التي تغلف عقولنا وأن نوجه لانفسنا مجموعة من الأسئلة المحورية:

لماذا نصر أن نعتبر اللاجئين معضلة في وجه التخطيط لسياسات سكانية فلسطينية؟
ولماذا نصر على أننا غير قادرين على التخطيط السكاني في ظل وجود الاحتلال؟
ولماذا نصر على ربط مفهوم التخطيط السكاني بضرورة خفض عدد السكان؟

ولماذا نصر على إحباط المساعي الهادفة إلى دمج مفاهيم وحقوق الصحة الإنجابية في التخطيط السكاني وجميع مناحي الحياة بدواعي أنها برامج غربية محرمة دينياً هادفة إلى خفض عدد السكان الفلسطينيين الذين نحتاجهم في صراعنا مع الاحتلال؟

في الواقع إن أصحاب هذه القناعات غير مدركين لمكونات السياسات السكانية التي ندعو لها وأهميتها بالنسبة لنا. فلماذا لا نفكر ونعمل على بلورة سياسة سكانية تواجه السياسة السكانية الإسرائيلية التي تستهدف طرد آلاف الفلسطينيين من القدس وحتى المناطق المحتلة عام ١٩٤٨؟ ولماذا لا نواجه سياسات توطين اللاجئين؟ ولماذا لا نواجه تهجير الشباب الفلسطيني والأدمغة الفلسطينية ووقف نزيف هجرة المسيحيين من الأراضي الفلسطينية؟ ولماذا لا نخطط لتنمية الريف الفلسطيني وواد محاولات تشجيع الهجرة من الريف إلى الحضر؟ وخير دليل على ذلك الهجرة إلى رام الله، ولماذا لا يتم وضع خطط عمرانية لحل أزمة الاكتظاظ السكاني في العديد من المحافظات الفلسطينية؟

من هنا فنحن مطالبون ضمن واجباتنا الوطنية أن نقدر بواقعية مكونات السياسة السكانية بمحتواها البسيط ومن ثم التحرك المتعمق لرسم سياسة سكانية وطنية تشاركية تعمل عليها كافة الأطر الوطنية القطاعية المتخصصة من داخل الأراضي الفلسطينية وفي الشتات.

ومن هنا يقتضي التوضيح لأصحاب القناعات «الأوثودوكسية» الجبارة بأن السياسة السكانية بمفهومها البسيط تعد اليوم مكوناً مهماً من مكونات السياسات الاجتماعية والاقتصادية في أي بلد من بلدان العالم وهي أحد المرتكزات التي تستند عليها عملية التنمية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي والوعي المجتمعي المنبثق

من الثقافة الدارجة في المجتمع.

وتعمق أكثر يمكننا فهم السياسة السكانية على أنها مجموعة من الإجراءات والخطط والبرامج التي تستهدف التأثير في المتغيرات السكانية والتركيب الهيكلي للسكان كما وكيفاً بما يلاءم حاجات المجتمع ومتطلبات نموه ورفاهية مواطنيه. وتشمل المتغيرات السكانية كل ما يتعلق بحجم السكان، ونموهم، وتوزيعهم، وتركيبهم، وخصائصهم.

وبهذا المعنى فإن السياسة السكانية لا تقتصر على مشكلة ارتفاع معدل النمو السكاني فقط ولكنها تشمل كذلك برامج لتنشيط نمو السكان في بعض البلدان وهجرة السكان وحركتهم والتوزيع المكاني المتوازن للسكان وتنظيم حركة وتوزيع القوى العاملة ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتمكينها اجتماعياً ودعم كيان الأسرة واستقرارها، وتحسين مستوى معيشة السكان ورفاهيتهم وتضييق الفجوة الحضارية بين القرية والمدينة وكل ما يتعلق بالسلوك الديمغرافي بشكل عام.

أما على صعيد الربط بين السياسات السكانية والتنمية فقد أكد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٤، على أهمية دمج قضايا السكان في عملية التنمية من خلال وضع وإقرار سياسات وطنية للسكان. فالتنمية أصبحت عملية متكاملة ومتزامنة مع النمو الاقتصادي وتستهدف تحسين نوعية حياة الإنسان. وتعمل هذه السياسات على دمج القضايا السكانية مع قضايا التنمية انطلاقاً من المبدأ القائل بأن عامل السكان لم يعد خارج نطاق عملية التنمية ولا يدخل في حساباتها إلا من خلال حساب متوسط دخل الفرد. وبناءً على هذا المبدأ، أصبح من الضروري أن تترابط المعطيات السكانية مع معطيات التنمية المستدامة. وبما أننا نعيش ظروف احتلال فهذا يجعلنا نقول أن ولوج تنمية مستدامة قد يكون صعباً في وجود الاحتلال ولكن بالإمكان الحديث عن تنمية بشرية يكون فيها الإنسان هو محور التنمية مما يتطلب صب الجهود لوضع سياسات تسعى للحد من حدة الفقر وتضييق الفجوة بين الرجل والمرأة، ووضع معايير جديدة للتشغيل والتعليم وخاصة تعليم الإناث. وهنا يجب الحرص على أن تكون المرأة الفلسطينية عنصر متعلم ومشارك بقوة في المجتمع، فنحن نعلم أن النساء تشكل حوالي نصف المجتمع الفلسطيني فتخيل أن يكون نصف المجتمع عاطل عن العمل بمعنى أنه غير منتج بالتالي فإننا سنواجه نسبة إعالة كبيرة وفقير وشيك.

لذلك إذا أردنا الحديث عن سياسات سكانية فلسطينية فهذا يتطلب منا العمل على تعبئة الجماهير الفلسطينية وصناع القرار بجدوى التخطيط السكاني لتغيير المعتقدات السائدة المناهضة لأي توجهات تنموية. أيضاً نحن مطالبون بإجراء دراسات وبحوث مستفيضة في جميع

النواحي الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والبيئية وغيرها من أجل تحديد التوجهات السكانية والعمل على التخطيط لتوزيع عادل للسكان والمناطق الجغرافية لأننا يجب عدم التضحية بالموارد الحالية على حساب الأجيال المقبلة، وهذا يتطلب منا التركيز على تنمية الريف الفلسطيني وبنية التحتية حيث الوجود الأكبر للموارد الطبيعية غير المستغلة.

أيضاً نحن مطالبون بالاستفادة من المخزون الإحصائي الذي عمل عليه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأمانة وعمل مثمر من أجل الاستفادة من المؤشرات التي نحتاجها في عملية التخطيط. كما يجب العمل على تأسيس قاعدة بيانات وطنية تشمل المؤشرات غير المتوفرة لدينا مثل وفيات الأمهات. وبذلك نحن مطالبون بالعمل على الحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات وتيسير سبل الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، ومن ضمنها تنظيم الأسرة التي يجب ألا تقتصر على تخفيض أعداد السكان بل أن ينظر إليها باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية التنمية بأكملها والتي تعتبر رفاهية الإنسان العقلية والجسدية جزء لا يتجزأ منها لأننا نتحدث عن إنسان يتمتع بصحة جيدة وقادر على الإنتاج.

من جانب آخر يجب ألا نعتبر اللاجئين عقبة من عقبات وضع سياسات سكانية فلسطينية، فاللاجئين لم يكونوا يوماً عقبة في أي شيء بل العقبة في الذي يعتبرهم عقبة، وعلى اعتبار أن ٤٢٪ من الشعب الفلسطيني لاجئ فهذا يجعلنا ننظر للسكان ككل على اختلاف أماكن سكنهم الحالي كما يجب أن نعتبر المخيمات مناطق سكن مؤقتة إلى حين العودة ولكن دون تجاهل حق من يعيش فيها بالتمتع بجميع الخدمات الإنسانية. أيضاً يجب التفكير كيف سنستقبل اللاجئين الفلسطينيين في حال تطبيق حق العودة، فهل نحن مستعدون لذلك وهل توجد خطط لذلك من حيث السكن والتشغيل وإلى ما شابه، إذا لم يجري التفكير في ذلك فنحن أمام مصيبة كبيرة، فكيف لنا أن نطالب بحق العودة دون وجود خطط لاستيعاب أهلنا في الشتات.

لذلك فإننا نطالب بقوة إلى إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للسكان على أساس النهج القطاعي التخصصي من أجل بدء التحضير لعملية تكاملية في التخطيط الديمغرافي ورسم سياسة سكانية فلسطينية تتعامل مع السياق الفلسطيني بواقعية وأن يكون هناك تشارك بين جميع فئات المجتمع لدعم هذه السياسة سواء كانوا رجال دين أو قيادات مجتمع أو مؤسسات إعلامية أو صناع قرار حكوميين كما يجب أن نرحب بخبراء عرب كان لهم تجربة في رسم السياسات السكانية التي يجب أن تكون متقاطعة مع التنمية التي ننشدها فلسطينياً والتي تشمل جميع السكان بما في ذلك اللاجئين لأنه لا سياسات سكانية بدون لاجئين ولا تنمية بدون سياسات سكانية.

عندما يتحول خط الدفاع الأول للفتاة إلى جهنم حمراء لتتعرض للاغتصاب والتعنيف

شهادات لخمس فتيات فلسطينيات ضحية لاعتداءات جنسية من أقاربهن أبطال الجريمة الأب والأخ والعم وابن العم والخال والأم الصامته

كتب: الصحافي نجيب فراج



بعد عامين من مكوثهما في المركز.

وأشارت هذه الفتاة إلى أنها قد تقدمت هي وشقيقتها بشكوى ضد أبيهما لدى الشرطة حيث تم اعتقاله وقد حاول اقتناعهما بضرورة التنازل عن الشكوى إلا أنهما رفضتا وهما مصرتان على المضي بها، ودعت الفتاة خلال المقابلة اي بنت او فتاة قد تتعرض لمثل هذه الاعتداءات البشعة ان تقوم بإبلاغ الشرطة دون خوف أو حجل أو تردد لأن هذا الإبلاغ بمثابة طوق النجاة لها، فإذا لم تكن جريئة فإنها ستضع نفسها في جهنم لا يمكن ان تطيقه او ان تتخلص منه، مقرة الى ان وضعها المعيشي الآن هي وأختها صعب لأنهما بعيدتان عن جو الاسرة المثالي الذي يعني الكثير الكثير للشخص

" ولكن أنا كنت أعيش في غابة القوي ينهش لحم الضعيف بدون أي رحمة أو واعر ضميري او اخلاق، ولهذا فأنا أقول أن والدي وأخي قليل عليهما حكم الاعدام لما ارتكبا بحقني انا واخوتي حيث ذبحونا بسكين تالفة وبدم بارد، إذ كنت لا استطيع ان افشي هذا السر لانه وببساطة لا أحد يمكن أن يصدقني في البلدة على اعتبار ان ابي خارج البيت يعتبر رجل عاقل ومدني ويحافظ على أسرته وكان ملتزماً بالصلوات الخمس في المسجد بدون انقطاع، وكان يحرص علي من الخروج لوحدي ويشدد علي ان احتشم في اللباس وان اضع الحجاب وكانه يريدني لوحده من جهة ومن جهة أخرى تحسبه من أن تقوم بإفشاء سره لذلك كان يضعنا انا واخوتي في حالة انعزال دائمة "

الفتاة الأخرى التي استمع الصحافي نجيب فراج إلى شهادتها فكانت ضحية لاثنتين من احوالها أي أشقاء والدتها إذ بدأ الأول يعتدي عليها وهي في السن الخامسة عشر حيث كانت تعتقد أن خالها محظوظة وبالفعل لا يمكن له أن يقدم على ارتكاب جريمة كالتى ارتكبت بحقها حيث بدأت المسائل

" بلعب ومزح لتتحول الى الجدية بكل ما تحمل الكلمة من معنى حينما بدا ياخذني خارج المنزل وكانت في احدى المرات ان ارتكب بحقني جريمته في بشر للمياه مجاور لمنزلنا، وفي هذه الاثناء دخل خالي الثاني على الخط حيث بدأ الاثنان الممارسة الجنسية الكاملة معي كل على حدة ولم اكن لاستطيع ان ابوح عما يقترف بحقني من جرائم إذ كان خالي يهددني بالفضيحة لانه سينكر فعلته معي على اعتبار أن لا أحد من الممكن أن يصدقني في ذلك "

وأوضحت بأنها وبعد سنة من ذلك تم تزويجها من رجل مدمن على المخدرات يسكن في إحدى المدن الفلسطينية الكبيرة عن طريق خالها وقد عاشت معه سنتين وأنجبت منه طفل ومن ثم انفصلت عنه لأن الحياة معه كانت كالجحيم، وخلال وجودها مع زوجها كان خالها يتسلل إلى المنزل ليقوم باغتصابها بانتظام.

وبعد ذلك قام والدها بتزويجها إلى شخص قالت عنه أنه تاجر مخدرات وهو من داخل اسرائيل ويبلغ من العمر ٥٢ سنة، وقد تزوجت زواج متعة مقابل ان يحصل والدها على ٥٠ ألف شيكل أجراً لهذا الزواج الذي لم يستمر إلا سبعة أشهر. وخلال هذه الشهور السبع تفيد الفتاة المعتدى عليها:

"حاول خالي الدخول إلى اسرائيل ليصلني إلا انه فشل في ذلك نظراً للحصار والإغلاق. وبعد أن انتهى هذا الزواج عاود احوالي الاثنتين باغتصابي واستاجر الأول لي بيتاً من أجل ذلك، وعندما فاض بي الأمر توصلت إلى قرار مغادرة المنزل، لكن أهلي توصلوا لمكاني وقام والدي وأخوالي الاثنتين بضربي وتعنيفي وربطي في زرد حديدي مدة ثلاثة أسابيع في قبو الحيوانات. وبعد ذلك أطلقوا سراحي لأقوم بالهرب لمركز الشرطة مرة أخرى والذي حولني بعد ذلك إلى مركز للحماية..."

وتؤكد الفتاة أن خالها اعتدى أيضا على ابنة خالتها، أما عن موقف والدها فأكدت انه ليس ذلك الرجل الذي يمكن أن يدافع عن ابنته، فيما أن أمها ليس لها لا حول ولا قوة، فهما ضعيفا الشخصية أمام احوالها. أما عن وضعها الآن وهي بعيدة عن أسرته فتقول (وضعي أفضل بكثير) حيث تعلمت في مشغل للخياطة وبدأت أمارس هذه المهنة وأحصل على فلوس من وراءها مؤكدة الى انها لن تعود الى

ويصدقونها ويعملون على حمايتها وتقول (صحيح بأنها خائفة ورغم ذلك أنها بأمان وهي مصرة أن تحول حياتها الى جميلة بعد ان تستكمل دراستها) موضحة أنها خرجت من البيت دون أن توضح لاهلها حقيقة ما حدث حتى لأنها تخاف من أبيها وهو مسيطر عليها وعندها تصيح هي الملامة اذا ما اوضحت ما جرى لها، ولكنها انتقمت من عمها بطريقتها الخاصة حسب تقديرها إذ أنها قالت بدأت تسرق حاجياته وتخفيها عنه ليبحث عنها في كل مكان لتشاهده متوتر وهذا ما كان يشفي بعض من غليلها.

وهناك قصة أخرى مغايرة بعض الشيء لفتاة خامسة تبلغ من العمر نحو ٢٣ سنة والتي أشارت في شهادتها أنها تعرضت للعنف الشديد من قبل والدها وهي في التاسعة من عمرها بحجة أنها تعاند والدتها في مساعدتها بعمل البيت وكانت الوالدة تشكو لزوجها من تصرفات البنت لتتعرض لتعذيب شديد ويتمثل بضرها بسوط وعصا وحزام وسط ومع مرور الزمن بدأت عمليات التعذيب تشدد حدة فأصبح الوالد يعلق البنت في وتد حديد مزروع في سقف إحدى الغرف بعد ان يجرداها من كافة ملابسها ويبدأ بضرها بالسوط بغير رحمة حسبما تقول ولم يشفع لها أية ردود أفعال عفوية كالصرخ وما شابه، وقد استمرت هذه الحالة معها حتى أن بلغت الفتاة سن ما فوق العشرين عاما وبعدها بدأت اللجوء إلى الشرطة الفلسطينية التي كانت تبلغ احد اقاربها كونه عضوا في أحد الأجهزة الأمنية كي يساعد في حل المشكلة حيث يتعهد باجراء المحاولات لتوقيف التعذيب

ولكن الامور لم تكن تسير بما تشتهي السفن ليعود الوالد بالتعذيب مرة ومرات اخرى الى ان قررت أن تبلغ الشرطة بأنها لا تريد العودة الى منزل عائلتها تحت أي ظرف من الظروف وبالفعل فقد تم تحويلها إلى مركز للحماية وهناك كما تقول عاشت حياتها بشكل طبيعي بعد أن خرجت من جحيم والدها وعائلتها حيث تصفه بأنه مجرم ومعقد نفسياً.

يتضح لنا من شهادات المجني عليهن هو إجماعهن على ضرورة توفير الحماية لهن من قبل مؤسسات مختصة تساعدهن على الخروج من عذابهن وأن يتوجهن إلى هذه المراكز والخروج عن صمتهن، وكذلك ضرورة أن يكون هناك حدود للأدوار والمسؤوليات والعلاقات داخل المنزل والوضوح في الأدوار. كما يجب ألا يتحول المنزل الى مكان مفتوح حتى لأقرب المقربين، وضرورة ايجاد التوعية للفتيات ابتداءً من أعمار مبكرة للحدود في التعامل وطرق حماية انفسهم من أية اعتداءات مفترضة.

وبدورنا نحن نشجع الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف بعدم الصمت والتوجه لأقرب مركز شرطة للإبلاغ عن أي اعتداء أو تحرش جنسي، كما بالإمكان التوجه للمؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تساعد الفتيات ضحايا الاعتداءات والتحرشات الجنسية ومن ضمنها جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية.

اهلها (لقد حرموني من طفولتي).

الفتاة الثالثة تبلغ من العمر أكثر من ٢٢ سنة، وما ميزها بأنها تعاني من اضطرابات جسدية ونفسية لتؤكد على انها تعرضت للضرب من قبل والدها على رأسها والحرق في يدها الذي بانت آثاره اضافة الى التشريح في السكين في اليد الأخرى. وتؤكد انها تعرضت للاعتداء الجنسي من قبل والدها وهي في السنة الثانية عشرة من عمرها. وكانت حينما ترفض يلجأ الى ضربها ليتهمها بأنها مجنونة وأحياناً كان يعمل على ادخال شقيقه كي يهدى عليها لا تعصي والدها و أوامره التي كان عمها يجهلها الى أن بدء عمها يعتدي عليها جنسياً مشيرة إلى أن والدتها ضعيفة للغاية وكانت تعلم بكل ما كان يحصل لابنتها من عنف واغتصاب جنسي إذ كانت تشاهد ابنتها وهي محشورة في غرفة معتمة مع الكلب لمدة ستة سنوات إلى أن تمكنت من الهرب والوصول إلى عدد من وجهاء العشائر لطلب الحماية. وقد حولها إلى مركز الشرطة ومعالجة الأمر بالكامل وتحويلها إلى مؤسسة مختصة.

و في سياق حديثها وصفت والدها بأنه حقير وضعيف وهو ليس بالقوي حتى لو اعتقد انه مسيطر على العائلة فيما وصفت والدتها بأنها خاضعة و ذليلة إذ كانت تفضل السكوت لأنها تتعرض للتهديد دوماً واتبعت المقولة التي تقول أفضل لها أن تخسر واحدة من بناتها من أن تخسر كل أبنائها، ولكن الحقيقة أنها خسرتهم كلهم حسب قولها.

أما الفتاة الرابعة وهي تبلغ من العمر ١٩ سنة وقد تعرضت لاعتداء جنسي من قبل عمها منذ أن كان عمرها (٨) سنوات، إذ كان عمها يقطن مع جدتها في الطابق الأول من عمارة عائلتها وغالباً كانت تنام عند جدتها حيث بدأ طريق آلامها حينما طلب منها عمها أن تعمل له مساج فوافقت على ذلك بشكل عادي وطلب منها بعد ذلك ان تساعده أثناء استحمامه ومن تلك النقطة بدأت عملية الاعتداء الجنسي حتى بلغت سن الاثنا عشر ربيعاً، وكلما كبرت في السن كلما كبر حجم الاعتداء و كانت في بعض الأحيان تحاول المقاومة إلى أن استخدم معها الحبوب وهي ليست حبوب منومة بل تجعل صاحب هذه الحبة صاحياً ولكن بدون اي مقاومة، ولما كبرت أصبحت واعية لخطورة هذه الحبة لتعلن رفضها للتعاظم مع هذه الحبة وحينها قام بضرها بشكل عنيف لتخضع لهيمته الجنسية وتضيف أنه عندما تزوج قد خفت ضغوطه عليها ولكنه كان يصلها عندما تغادر زوجها المنزل لقضاء حاجات مختلفة إذ في الأونة الأخيرة أصبحت ترضخ له بعد أن أصبح يهددها بإفشاء سرها وتقول "فهو مصدق لأنه في نظر المجتمع مستقيم وتقي وهو من الجامع الى البيت!!!!"

وتواصل هذه الضحية سرد قصتها بالقول انه في نهاية المطاف قد ذهبت الى الشرطة التي حولتها الى مركز للحماية وللناهيل معربة عن أنها مرتاحة للغاية لأنها أصبحت تجد نفسها ذاتها في هذا المركز إذ انه يوجد فيه اناس يسعونها

المرأة في المزاد.. الاستغلال السيئ لها في الإعلان

كتبت: آلاء الشنطي



أصبحت الإعلانات تحاصرنا في كل مكان نتواجد فيه.. في البيت وعبر شاشات التلفاز وعلى مواقع الانترنت والصحف والمجلات وعلى الطرقات وفي الأسواق والمجمعات التجارية وفي الملاعب وعلى الملابس. ولقد كثرت في السنوات الأخيرة عمليات استغلال المرأة بطريقة سيئة فأصبحت أنوثتها سلعة تستغل في عمليات التسويق والبيع والإعلانات، كما ابتكرت بعض الشركات التي لا يهمها إلا تحقيق الربح بصرف النظر عن الوسيلة.. طريقة غريبة لاستغلال الفتيات.. حتى أصبح التساؤل مشروعاً: هل أصبحت المرأة كائناً قابلاً للتجار فيه؟ وجسداً مطلوباً لإظهار مفاثنه لدرجة تعرضها لمختلف أشكال الامتهان والسوقية؟؟؟؟

فلا يخفى على المتأمل في واقع المرأة أنها أصبحت تستغل استغلالاً سيئاً من خلال الإغراء بها في وسائل الدعاية والإعلان لمنتجات مختلفة بعضها متعلق بالمرأة والآخر لا علاقة لها فيها. ففي مجال الأفلام تستخدم المرأة استغلالاً تجاوز كل الحدود الشرعية والإنسانية في عرض المرأة عرضاً فاتناً صارخاً، والمجلات الهابطة لا يمشي سوقها إلا إذا ملئت المجلة بصور النساء الجميلات، أما المصانع والمعامل والشركات التجارية فهناك الكثير من يحاول توسيع دائرة تسويق منتوجه لزيادة أرباحه بالاعتماد على الإشهار والإعلانات والشعارات المقروءة والمسموعة.. في محاولة للوقوف على أرضية تكاد تكون قاسماً مشتركاً، بين معظم الإعلانات المحبوبة خصيصاً لتصريف واستثمار منتج معين، ألا وهو المرأة.. هذه المرأة التي أصبحت تستغل في الإعلانات خاصة المعتمدة على الصورة أو المرفقة بالمصقات بمختلف أحجامها، والتي تستنزفها كجسد يضفي لمسة من الجمالية على المنتج.

أمل موظفة بإحدى البنوك ترى، على حد تعبيرها، أن استغلال المرأة في الإعلانات أصبح يغير في نفسها نوعاً من الغيرة على هذا المخلوق الجميل الذي يظهر مفاثنه للإعلان عن جهاز فلانة مثلاً أو تلفاز أو غيره مؤكداً ذلك بقولها «في الواقع لا أعرف ما العلاقة بين صدر المرأة ومثلا وجهاز التلفاز.. فكثيراً ما تظهر، وخاصة في الإعلانات الغربية وبعض القنوات الفضائية، امرأة جميلة منحنية على تلفاز وجزء مهم من صدرها مكشوف.. أو تفتح الخلاصة لتشرب وهي ترتدي قميص نوم يكشف كل مفاثنها..»، وتؤكد أمل قائلة: «بالطبع ليست مفاثن المعلننة من يجعلنا نشترى مثل هذه الأشياء بل هي حاجتنا الماسة إليها فكما ترى أمل أن جودة المنتج هي ما يفرض قيمته في السوق ومدى حاجته لنا»، وبنبرة لا تخلو من تهكم ومصادقية تقول «بالنسبة لي فلن أشتري المنتج حتى ولو قامت المرأة في الإعلان بالإشهار لدرجة خلعت كل ملابسها ما دمت في غنى عنه».

إياد شاب جامعي يعتقد بدوره أن المرأة أصبحت بالفعل كسلعة مستنزفة للعرض، فعلا حد تعبيره «المرأة تستغل بشكل بشع في مختلف المواد والسلع في التلفزيون أو عبر وسائل الإعلام المكتوبة أو حتى على ملصقات اللوحات الخاصة في الشوارع العمومية، فهي بذلك مجرد جسد فاتن يغري بالمشاهدة قد يحفز على اقتناء المنتج، أو لعرض مواد التنظيف، في الوقت الذي يتم فيه تغييب المرأة كإنسان فاعل وعنصر منتج هو في الواقع بمثابة نصف المجتمع».

إن للمرأة دوراً كبيراً في بناء المجتمع، فهي الأم التي تعد أبناءها ليكونوا جيلاً صالحاً، واستغلالها في الإعلانات بهذا الشكل المشين يعرض جسدها لإغراء وإفساد وتحطيم الأمة بدلاً من أن تبنيها يرفضه الخلق والدين الإسلامي. لكن السؤال الذي يبقى متاحاً هنا إلى متى ستبقى المرأة سلعة رخيصة في أيدي المعلنين والشركات؟ تهان كرامتها بحجة الترويج للمنتج والسلعة؟ حتى بات كثير من المستهلكين من كثرة هذه الإعلانات لا يعرفون ما هي السلعة المعلن عنها، ولا شاغل لهم إلى النظر إلى بطلنة الإعلان.

صورة المرأة في الصحافة الفلسطينية؛

من المسؤول عن حجب الحقائق؟؟

مصدر الخبر غالباً أو خلفياتهن الاجتماعية. وهنا لا بد من التنويه أنه خلال الفترة التي تناولها التقرير وقعت ثمانية عشر حالة قتل لنساء على خلفية ما يسمى «شرف العائلة»، وذلك استناداً إلى تقارير الشرطة الفلسطينية والمراكز النسوية ذات العلاقة وتقرير الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، وفي كافة الحالات لم يكن في نهاية ذلك العام أي من القتلة خلف أسوار السجون.

إن من أهم مهمات الصحافة هي نقل الحقائق للقارئ إضافة إلى توعية المجتمع من جرائم قد تحدث فيه، ومع تفهم العادات والتقاليد المجتمعية في فلسطين، فإن الصحف اليومية الثلاث التي تم رصدها مقصرة بحق القارئ في كشفها لحقائق هي عبارة عن جرائم قتل بحق نساء دون محاكمة، فمن المسؤول عن هذا التقصير؟؟

بلا شك فإن إدارات هذه الصحف تتحمل جزءاً من المسؤولية، بينما يتحمل الجزء الآخر الصحفيين أنفسهم ممن كبلت أقلامهم. لذلك نحن بحاجة لوقف جادة من أجل تغيير المفاهيم الخاطئة في المجتمع، بالتالي كلما كان البدء مبكراً كلما حصارنا مشاكلنا الاجتماعية بشكل أسرع.

الصحيفة الذي تابع التفاصيل وتم ذكر اسمه في بداية الخبر. وبصورة أقل اهتماماً كانت الصحف الثلاث تنشر أخبار استشهاد النساء نتيجة الحصار الذي فرضته إسرائيل على قطاع غزة، أما في حالات نشر الأخبار عن مقتل نساء نتيجة الانفلات الأمني الذي ساد الأراضي الفلسطينية بشكل كبير خلال ذلك العام فقد تم نشر كافة الحالات ولكن باهتمام أقل كذلك ودون ذكر التفاصيل عن الضحايا.

وبتحليل الأخبار التي تم نشرها عن جرائم قتل النساء نتيجة ما يسمى «جرائم الشرف»، فقد تراوحت نسبة النشر بين الخمسين والستة والستين بالمئة فقط، وكان الخبر ينشر في معظم الحالات بشكل صغير وفي الصفحات الداخلية مع تجاهل أسماء الضحايا، أو الإشارة إلى الأحرف الأولى من أسمائهن، ودون ذكر

بالاهتمام بقضايا المجتمع، وبالتحديد جرائم قتل النساء على خلفية ما يسمى «جرائم الشرف». فقد رصد التقرير كيفية تناول الصحف المذكورة لهذه الجرائم من بداية العام ٢٠٠٧ وحتى نهاية تشرين الثاني من نفس العام، من حيث حجم الخبر وموقعه في الصفحة وموقع الصفحة في الجريدة وكيفية تحرير الخبر ومصدره وتفاصيله، وتم تحليل النتائج كما ونوعاً وسيتم نشرها مفصلة حين صدور التقرير.

وتبين النتائج أن تناول أخبار النساء حين يكن ضحايا الاحتمال كان بنسبة مئة بالمئة، وكان يتم إبرازه في الصحف الثلاث، وفي كافة الحالات على الصفحة الأولى، وكان الخبر مفصلاً عن الضحية مع ذكر اسمها وتفاصيل حياتها الاجتماعية وظروف استشهادها، وفي غالبية الأخبار المنشورة كان مصدر الخبر مراسل

كتب: أنيس سويدان
المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة

في تجربة الرصد الأولى لصورة المرأة في الإعلام أنجزت لجنة الرصد الإعلامي في المنتدى الإعلامي لنصرة قضايا المرأة في فلسطين تقريرها الأول والذي تناول كيفية تناول الصحف اليومية الرئيسية الثلاث (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) لموضوع قتل النساء في المجتمع الفلسطيني سواء كان المسؤول عن القتل الاحتلال الإسرائيلي أو نتيجة الانفلات الأمني وسوء استخدام السلاح أو بسبب ما يسمى «جرائم الشرف».

وتبعث نتائج هذا التقرير إلى الكثير من التساؤلات حول دور الإعلام المحلي وخصوصاً الصحافة المكتوبة

سكري + حمل = سكري الحمل



للمرة الأولى عند الفحص الشهري لدم الحامل وإدارتها في العيادة النسائية.

كيف نتعرف على سكري الحمل؟

يتم الكشف عن سكري الحمل من خلال فحصين:

الفحص الأول: وهو فحص الاستطلاع بدون صوم وفيه تعطى المرأة ٥٠ غراماً من السكر (جلوكوز) مخلوط بماء وبعد مرور ساعة من الوقت يتم فحص مستوى الجلوكوز في الدم. وفي هذه المرحلة يجب أن يكون مستوى الجلوكوز ١٤٠ ملغرام فما فوق، ومن ثم يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية.

الفحص الثاني: وهو فحص بعد صوم ليل كامل حيث تعطى فيه المرأة الحامل ١٠٠ ملغرام من الجلوكوز المخلوط بالماء وبعدها يتم أخذ ثلاث فحوصات إضافية لفحص مستوى الجلوكوز كل ساعة.

أما المستويات الطبيعية فهي:

خلال الصوم - حتى ١٠٥ ملغم

بعد ساعة - ١٩٠ ملغم

بعد ساعتين - ١٩٠ ملغم

بعد ثلاث ساعات - ١٤٠ ملغم.

وإذا وصلت كمية الجلوكوز في أكثر من فحصين لمعدل أكبر من المعدل الطبيعي فهذا يعني أن المرأة مصابة بسكري الحمل.

ماذا نفعل عندما نكتشف أننا مصابون بسكري الحمل؟

في المرحلة الأولى يوصى بالقيام بحمية قليلة السكر. والنصيحة في هذا الشأن تتضمن التقليل بشكل كبير من المأكولات والمشروبات الغنية بالسكر. وبشكل عام على المرأة أن تتوجه إلى خبيرة حميات. وبعد أسبوع أو أسبوعين من الحمية قليلة السكر يجب على المرأة أن تفحص مستوى الجلوكوز مرتين حتى ثلاثة أسبوعياً خلال الصوم وساعتين بعد تناول الوجبات. وإذا تجاوز مستوى السكر أكثر من ١٠٠ ملغم خلال فحص الصوم وأكثر من ١٢٠ ملغم بعد ساعتين من تناول الوجبات فعليها أن تبدأ على الفور تلقي علاج الأنسولين.

مخاطر سكري الحمل

ارتفاع الضغط لدى الأم

موت الجنين

زيادة حجم الجنين مما يؤدي إلى عسر الولادة

كيف نفهم السكري؟

السكري هو حالة مرضية يكون الجسم فيها غير قادر على ضبط سكر الدم (الجلوكوز). والمشكلة تبدأ عندما يصاب البنكرياس بخلل يمنعه من إفراز الكمية الكافية من هرمون الأنسولين الذي يعمل على تنظيم كمية السكر في الدم لمُد الجسم بالطاقة ونقل السكر الفائض عن حاجة الجسم من الدم وتخزينه في خلايا الجسم لاستعماله فيما بعد. وفي حال وجود خلل في البنكرياس فإن السكر يتجمع في مجرى الدم ويسبب حالة تعرف بمرض السكري.

ما هو سكري الحمل؟

هو حالة مرضية يتم اكتشافها لأول مرة خلال فترة الحمل، وتتمثل هذه الحالة بوجود كمية كبيرة وغير طبيعية من السكر في دم الأم. فإثناء فترة الحمل، يتوجب على الجسم إفراز كمية إضافية من الأنسولين لتلبية احتياجات الجنين، خاصة في منتصف رحلة الحمل. وإذا لم يتمكن الجسم من القيام بهذه العملية، فمن المحتمل أن يتطور في جسم الأم مرض سكري الحمل. كما يمكن أن ترتفع مستويات السكر في الدم بسبب التغيرات الهرمونية في هذه الفترة والتي تؤثر على وظيفة الأنسولين.

الفتات الأكثر عرضة للإصابة بسكري الحمل

إصابة المرأة الحامل بالسمنة.

أن تكون المرأة من عائلة فيها إصابات بمرض السكري المعتمد على الأنسولين لدى أحد الوالدين أو أحد الأشقاء.

الإصابة بسكري الحمل في حمل سابق.

الحمل بسن متأخر.

ولادة سابقة لطفل بوزن يتجاوز ٤ كيلو غرامات.

تعدد حالات الإسقاط أو وفاة طفل حديث الولادة لأسباب غير معروفة.

التهابات المستمرة الجرثومية أو الفطرية وخصوصاً في المجاري البولية

أعراض الإصابة بسكري الحمل

تظهر عادة أعراض سكري الحمل على المرأة الحامل من خلال علامات مثل: العطش وكثرة الإدرار.

التعب المبكر أو الإجهاد السريع خلال الأسبوع الرابع والأسبوع العشرون من الحمل.

في بعض الأحيان يكون المرض بدون أعراض حيث يكتشف ارتفاع السكر

ضيق التنفس بعد الولادة

نقص نسبة السكر لدى الطفل حديث الولادة.

إصابة الطفل بمرض اليرقان

تكتف الدم.

نصائح للحوامل المصابات بسكري الحمل

١. قبل الحمل:

لا يجوز للسيدة المصابة بمضاعفات مرض سكري الحمل اتخاذ قرار الحمل قبل الحصول على موافقة الطبيب المعالج. ولذلك يجب الاهتمام بموضوع موانع الحمل وأنواعها ومناقشة ذلك مع الطبيب وعدم إيقافها لغرض الحمل إلا بتصريح من الطبيب حيث أن الحمل في هذه الحالة يسرع في تدهور صحة الأم وقد يؤثر على صحة الجنين.

٢. أثناء الحمل:

المتابعة الدورية للحمل.

متابعة نسبة السكر في الدم.

اتباع حمية غذائية تحت إشراف أخصائية تغذية.

القيام ببعض التمارين الرياضية الخاصة.

٣. بعد الحمل:

ينصح السيدات بإرضاع أطفالهن حيث أن عملية الإرضاع تساهم عادة بتقليل الوزن وبالتالي تفادي رجوع حالة ارتفاع السكر في الدم، وذلك لفقدان طاقة حرارية عالية خلال عملية الإرضاع.

للأزواج الجدد

ما هي علامات الحمل وكيف تتأكد السيدة بأنها حامل؟

● حركة الجنين في الرحم والذي تشعر به السيدة الحامل غالباً في نهاية الشهر الرابع تقريباً.

إعداد: سهير جنديبة

ما هو الحمل؟

الحمل هو عملية فسيولوجية طبيعية تبدأ من وقت تلقيح البويضة إلى وقت خروجها من الرحم.

كيف ومتى يحدث الحمل؟

تخرج البويضة الناضجة من مبيض المرأة، في منتصف الفترة الواقعة بين طمئين متتاليين، فإذا حدث جماع خلال هذه الفترة، يتحد الحيوان المنوي مع البويضة الناضجة داخل قناة فالوب ويحدث التلقيح، وبعدها تتحرك البويضة الملقحة التي سرعان ما تتحول إلى كتلة من الخلايا، من قناة فالوب إلى الرحم خلال أربعة أو خمس أيام وتلتصق بجدار الرحم الذي بدوره يقوم بتغذية الكتلة الملتصقة لتتحول بعد ذلك إلى جنين مكتمل التكوين.

كيف تعرفين أنك حامل؟

- تأخر الدورة الشهرية عن موعدها المتوقع لمدة عشرة أيام أو أكثر إذا كانت السيدة لا تستعمل وسيلة لمنع الحمل.
- الشعور بالثدي عند لمسه وامتلاء الثدي.
- كثرة التبول في الأشهر الأولى للحمل بسبب ضغط الرحم على المثانة.
- نزول إفرازات بسيطة لا لون لها ولا رائحة من منطقة المهبل والفرج والشعور بليونة.
- عن طريق الفحص المخبري - سواء عن طريق البول أو الدم.
- عن طريق الفحص بواسطة M.S (الموجات فوق الصوتية).

اكتئاب ما بعد الولادة

توقعات غير متوقعة وحلول بالانتظار...

تقول ريم « لقد أصبح مزاجي بعد الولادة سيئاً للغاية حيث أجهش بالبكاء من أي شيء صغير...»، أما يافا فتقول « أصبحت أشعر بعد الولادة بالفشل كام وبتعب دائم وسرعة الغضب إلى درجة أن زوجي أصبح يقضي معظم وقته خارج المنزل...».

ما هو السبب؟

تصاب واحدة من عشر نساء واضعات على الأقل بحالة من الاضطرابات المزاجية النفسية والتي تصنف وفقاً لدرجة شدتها إلى ثلاثة أشكال:

أولى هذه الأشكال هي الكآبة النفاسية (الولادية) والذي تبدأ أعراضها في اليوم الثاني إلى الخامس من ولادة الطفل، وتختفي تلقائياً بعد مرور أسبوعين دون أن تترك آثاراً ضارة على الوالدة أو الوليد، فتشعر الأم خلالها بأنها غير طبيعية، فقد تجهش بالبكاء دون أي سبب. وقد تصبح شديدة الحساسية، وكثيرة القلق، ومفرطة في التوتر وسهولة الشعور بالإرهاق وعديمة القدرة على النوم وفاقدة الطاقة والشهية... الخ.

أما الشكل الثاني فهو اكتئاب ما بعد الولادة يستمر فيه الاضطراب المزاجي لأكثر من أسبوعين فيتطور ليصبح اكتئاباً شديداً يصيب الأمهات في مواعيد غير محددة بعد الولادة، والذي قد يستمر لأكثر من شهر. حيث يصاحب الأم شعور بالخيبة وفقدان الرغبة الجنسية والمتعة بأي شيء والتي قد تصل إلى حد الشعور بالفزع والذعر والرغبة في إيذاء الطفل أو النفس... الخ. فيما تتطور الحالة في الشكل الثالث إلى حد الذهان وهو أخطر أنواع الاكتئاب لكنه الأقل انتشاراً والذي قد يستمر إلى أكثر من عام.

ما هي مسببات هذه الاضطرابات النفسية؟

يمكن حصر مسببات هذه الاضطرابات في أربع عوامل

١- يجب أن تتقبل المرأة حالة الاكتئاب التي تعاني منها مع أهمية إدراكها بأن هذه الحالة هي طبيعية وتصيب العديد من النساء، كما أنها ليست المسؤولة عن حدوث هذه الحالة، وعليها أن تصارح زوجها وطبيبها بالأمر.

٢- من الضروري أن تقوم الأم المكتئبة بمصادقة أمهات وضعن حديثاً وأن تتحدث إلى شخص ترتاح له.

٣- يجب على الزوج والأصدقاء والأسرة أن تساند الأم الواضعة مع محاولة إخراجها من هذه الكآبة.

٤- هناك إرشاد نفسي تقدمه العديد من المؤسسات المتخصصة في رعاية الحوامل والاضطرابات.

٥- تذكرتي سيدتي أن جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية تقدم خدمات الإرشاد والمشورة ما بعد الولادة داخل العيادات وفي المنزل وبسريرة تامة.

تحت رعاية وزارة التخطيط الفلسطينية

المؤتمر الفلسطيني حول أهمية التخطيط الديموغرافي وتنظيم الأسرة للحد من الازدحام
جهود جبارة وأصوات تتعالى نحو سياسات سكانية واقعية

احتضنت مدينة بيت لحم، في الرابع من كانون الأول ٢٠٠٨، وسط أجواء بحثية وعلمية هادئة، وبحضور مميز لوزارات التخطيط والصحة والإعلام، وديوان الرئاسة الفلسطينية، والعديد من رؤساء بلديات محافظة بيت لحم، ومجموعة من الخبراء والباحثين والأكاديميين وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات هيئة الأمم المتحدة، ولغيف من رجال الدين المسيحي والإسلامي، وبحضور عدد كبير من الإعلاميين والمراسلين ووكالات الأنباء المحلية والقضائية، المؤتمر الفلسطيني حول «أهمية التخطيط الديموغرافي وتنظيم الأسرة في محاربة الفقر والمساهمة في إحفاق التنمية» الذي نظمته جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، في فندق الانتركونتيننتل بالمدينة وتحت رعاية وزارة التخطيط الفلسطينية.

وبدأ المؤتمر أعماله باستقبال المدعوين في صالة عرض منشورات وإصدارات الجمعية المخصصة لذلك، ليتم بعدها بدء الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي ترأس إدارته يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام في الجمعية بالوقف دقيقة صمت وحداد على أرواح شهداء فلسطين وعزف للتشيد الوطني الفلسطيني الذي صحابه ترحيب بالحضور من قبل مايك سلمان، أمين سر اللجنة التنفيذية.

وفي نفس الجلسة ألقى د. عرفات هدمي، الأمين العام للجمعية كلمة بليغة تحدث فيها عن مشوار الجمعية الصعب في مجال تنظيم الأسرة. وأعرب هدمي بأن المؤتمر جاء لتعزيز حقوق ومفاهيم الصحة الجنسية والإنجابية التي تعتبر جوهر القضية السكانية، والتي تلتزم بها الجمعية، ضمن ما ورد في الميثاق الذي وضعه الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وحقوق الإنسان التي ما زالت شمسها تغيب عن فلسطين. وأوضح الهدمي بأن معنى تنظيم الأسرة يقصد به التباعد بين فترات الحمل وليس تحديد النسل، وبأنها حالة رفاه كامل بدنيا وعقليا واجتماعيا، في جميع الأمور المتعلقة بالجهاز التناسلي ووظائفه وعملياته، وليس مجرد السلامة من المرض والإعاقة، مضيفا بأن الجهل الصحي وتهميش دور المرأة، وانتقال الأمراض الجنسية، وعدم الاعتناء الجيد بصحة الأطفال والشباب، ما هي إلا أعباء يدفع ثمنها المواطن الفلسطيني ومؤسسات المجتمع المدني. بالتالي إن التنمية الحققة تحتاج إلى وقفة جادة لمحاربة الفقر ورفع مستويات التعليم وضمان رفاهية عقلية وجسدية متكاملة للإنسان انطلاقاً من الحقوق الإنجابية التي تم تبنيها في مؤتمر التنمية والسكان بالقاهرة عام ١٩٩٤.

وشكر هدمي وزارة التخطيط على رعايتها للمؤتمر كتمثيل حكومي هام في عملية التخطيط السكاني، ووزراء التخطيط والصحة والإعلام لقرارهم انتداب ممثلين عنهم في المؤتمر، كما شكر الحضور واللجنة التنفيذية والإشرافية للمؤتمر.

وألقى محمود عطايا كلمة وزير التخطيط د. سمير عبد الله، الذي أكد فيها أن "السكان هم غاية التنمية وأداتها، وبالرغم من الجدل الفكري حول العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة تبادلية إلا أن العديد من الباحثين اتفقوا على أن العلاقة بين المتغيرات السكانية والتنمية هي علاقة تبادلية وذات تأثير متبادل"، مشيراً أن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٧ في الأراضي الفلسطينية بلغ ٣,٧ مليون نسمة، وبذلك يكون عدد السكان وخلال عشرة سنوات قد ازداد ٨٦٦ ألف نسمة أي ما نسبته ٣٠٪ من عدد السكان في عام ١٩٩٧، ومنوهاً أن لهذه الزيادة السكانية تبعات تنموية تستدعي تناول موضوع السكان في إطار موضوعي يراعي التوازن بين السكان والتنمية والبيئة وتطوير سياسات سكانية هادفة للتأثير في الفضاءات المذكورة وتنطلق من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للوصول إلى الأهداف التنموية المرجوة في الارتقاء بنوعية ومستوى حياة الإنسان الفلسطيني. وأكد عطايا على التكامل بين المتغيرات السكانية والتنمية وأهمية إدماج المتغيرات الديمغرافية في عملية التخطيط والتنموي.

وثن فائق شحادة، مدير مديرية الإعلام في محافظة

بيت لحم في كلمة ألقاها بالإجابة عن وزير الإعلام، د. رياض المالكي الجهود التي بذلت في إعداد خطة الإصلاح والتنمية من قبل السلطة الفلسطينية، مشيراً إلى أهمية الدور الذي تلعبه العوامل الديمغرافية في التخفيف من الفقر على صعيد الأسرة والعائلة، موضحاً بأن معدلات الخصوبة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتنمية والنمو الاقتصادي. وأكد إن مفهوم التكامل وآلياته وتطابقه مع عملية التنمية يواجه عدة معوقات، أهمها عدم توفر نموذج متكامل قابل للتطبيق، وعدم كفاية البيانات والمؤشرات السكانية، إضافة

إلى نقص الخبرة الفنية اللازمة لوضع تقدير مستقبلي لإعداد السكان وفقاً للنوع والعمر، ما يوفر المعلومات اللازمة للمخططين الاقتصاديين والاجتماعيين لإدماج المتغيرات السكانية في خطط التنمية.

وتطرق إلى تعريف مفهوم التكامل بصورة توضح المستويات التي يمكن من خلالها تطبيق التكامل، موضحاً بأن المساعدات التي تقدم للشعب الفلسطيني عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي، ولم تأخذ بالحسبان الأسباب الجذرية للفقر، التي تتمثل بالاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ونشوء أزمة الأنظمة، تحول دون تنفيذ خطط التنمية مهما كانت درجة جودة تلك المساعدات. وأكد شحادة على ضرورة إشراك رجال الدين في عملية التوعية وحل المشاكل الاجتماعية، كون المجتمع الفلسطيني ملتزم دينياً، وبالتالي فلهم دور مؤثر في المجتمع، مؤكداً ضرورة ضمان الالتزام السياسي تجاه صياغة وتنفيذ ومتابعة سياسات إنمائية تضمن البعد التكامل، وتساهم في القضاء على الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين وتوفير التعليم للجميع.

وأوضح محمد رزق، مدير مديرية الصحة لمحافظة بيت لحم وممثلاً عن وزير الصحة د. فتحي أبو مغلي، بأن الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها إدارة صحة وتنمية المرأة كانت على النحو التالي: دمج خدمات الصحة الإنجابية في الرعاية الصحية الأولية وتطوير جودة وخدمات الصحة الإنجابية وتوسيع معارف المراهقين والشباب في أمور الصحة الإنجابية والتعليم المستمر لكافة مقدمي الخدمات في الأمور والحقوق الإنجابية بالإضافة إلى تطوير الطاقات في مجال إدارة برامج المرأة.

الجلسة الأولى للمؤتمر

كما وتضمن المؤتمر جلستين عرضت فيهما خمسة أوراق عمل بحثية حول مواضيع ذات علاقة بموضوع المؤتمر. ففي الجلسة الأولى للمؤتمر التي ترأست إدارتها أمينة ستافريدس المديرة التنفيذية للجمعية، قدم رامى الدبس من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ورقة عمل بعنوان «أهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ومؤشراتها في التخطيط والتنمية» حيث تناول فيها دور الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في وضع السياسات السكانية، كما استعرض أيضاً الخصائص السكانية للمجتمع الفلسطيني مع التركيز على موضوع الخصوبة ومؤشرات الصحة الإنجابية.

وأكد الدبس في ورقة عمله إلى أن عدم وضوح السياسات والاستراتيجية السكانية كانت بمثابة العائق الذي يساهم بشكل مباشر في عدم كفاية البرامج والخطط المرسومة لإحداث التنمية، مشددة أيضاً على ضرورة أن تكون السياسات والبرامج الوطنية للسكان والتنمية أكثر تواءماً مع التحديات وأكثر استيعاباً للأهداف النوعية للتنمية البشرية. كم أن دراسة الخصائص السكانية والمؤشرات



الخاصة بالنمو السكاني ومؤشرات الصحة الإنجابية، من الضروريات التي تمكن المخططين وصناع القرار من مراقبة الأوضاع الديموغرافية والمعيشية والسيطرة النوعية للاحتياجات الأساسية. ولفت أيضاً إلى أن تحقيق الهدف الخامس من أهداف الألفية الإنمائية حول تحسين صحة الأمهات يتطلب مزيداً من التدخل في البرامج المقدمة لتطوير الصحة الإنجابية ومكوناتها وتضاريف جهود مقدمي الخدمات الصحية وتكامل الأداء في تقديم الخدمة والتركيز على جودتها ومكوناتها.

واستعرض محمود عطايا من وزارة التخطيط الفلسطينية ورقة عمل بعنوان "واقع القضايا الديموغرافية في السياسات والخطط الاستراتيجية الفلسطينية الحكومية"، والتي تناول فيها مواضيع مثل العلاقة بين السكان والتنمية وإدماج المتغيرات السكانية في عملية التخطيط، ومدى الاهتمام الرسمي بالقضايا السكانية. كما استعرض القضايا السكانية في الخطط التنموية الفلسطينية والتحديات التي تواجه عملية إدماج المتغيرات الجيمغرافية في الخطط التنموية. وأكد عطايا في ورقته إلى أن المطلوب هو تطوير الالتزام السياسي لدى صانعي القرار تجاه قضايا السكان، إضافة إلى ضرورة توفر البيئة القانونية والتشريعية الملزمة لدمج قضايا السكان في التخطيط الوطني والقطاعي، وتعزيز الإطار المؤسسي التنسيقي الملزم (اللجنة الوطنية للسكان) وتشكيل الأذرع الفنية لها إلى جانب توفير الدعم والمساندة لها للعمل على إدماج قضايا السكان في الخطط والبرامج التنموية من المتطلبات الأساسية لتحقيق عملية الإدماج، وتوفير البيانات والمعلومات السكانية والتنمية وكذلك توفر الإسقاطات الديمغرافية (السكان، القوى العاملة، التعليم)، وتحديد القضايا والأولويات السكانية في الأراضي الفلسطينية وتوفير الإجماع المجتمعي حول هذه القضايا كمقدمة لعملية الإدماج.

الجلسة الثانية

وفي الجلسة الثانية التي ترأس إدارتها يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام تم تقديم ثلاثة أوراق عمل. فقد قدم د. سعيد عياد مدير مكتب هيئة وإذاعة تلفزيون فلسطين ونائب نقيب الصحفيين الفلسطينيين ورقة عمل بعنوان "دور وسائل الإعلام المحلية المسموعة والمرئية والقروءة في دعم حقوق الصحة الإنجابية والقضايا الديموغرافية" والتي تناول فيها التغطية الإعلامية لقضايا الصحة الإنجابية خلال عام ٢٠٠٨، حيث كشفت نتائج البحث أن هناك قصور لدى وسائل الإعلام بمختلف أشكالها بتغطية مثل هذه القضايا.

وأوضح أن هناك قصور من قبل المؤسسات التي تعنى

البيان الختامي للمؤتمر



وفي نهاية المؤتمر قام يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام بقراءة البيان الختامي للمؤتمر الذي تضمن التوصيات التي خرجت بها أوراق العمل وتوصيات المجموعات التي شارك بها المدعوين للمؤتمر. حيث جاء في نص البيان حرفياً ما يلي:

تمهيد

تواجه الأراضي الفلسطينية المحتلة تحديات كبرى على الصعيد الديموغرافي، الأمر الذي يؤثر بشكل ملحوظ على صحة ورفاهية الأفراد كما أنها أصبحت تبعدنا عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في حالة من التصلب لما التزمنا به في مؤتمر القاهرة للتنمية والسكان عام ١٩٩٤. ومن أبرز هذه التحديات هو ازدياد نسبة الفقر وزيادة نسبة مرآضة ووفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة إضافة إلى ازدياد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر الأمر الذي كرس حالة من التوزيع غير العادل للموارد البشرية

والطبيعية والتي تؤكد بأن الاحتلال هو المسبب الرئيسي لها إلى جانب عوامل داخلية نتحمل نحن مسؤوليتها وأهمها غياب سياسات سكانية واضحة يشترك فيها القطاع الأهلي والحكومي على حد سواء.

وبما أن نتائج التعداد العام للسكان والمساكن ٢٠٠٧ تشير بأن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية بلغ حوالي ٣,٧ مليون نسمة وبذلك يكون عدد السكان في الأراضي الفلسطينية وخلال عشرة سنوات قد ازداد ٨٦٦ ألف نسمة أي ما نسبته ٣٠٪ من عدد السكان في عام ١٩٩٧ فقد أصبح هناك ضرورة لطرح مسألة التخطيط السكاني ودراسة إمكانية خلق حالة من التوازن بين السكان والتنمية والبيئة، وتطوير سياسات سكانية هادفة تنطلق من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للوصول للأهداف التنموية المرجوة.

وبناءً عليه، فقد اجتمعنا نحن الممثلين عن مختلف مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بمؤسساته التعليمية والإعلامية والدينية والاجتماعية والتنموية والاقتصادية والتعليمية والسياسية والثقافية إضافة إلى ممثلين عن الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي ومؤسسات هيئة الأمم المتحدة بهدف زيادة الاهتمام الوطني بقضايا التخطيط السكاني وتنظيم الأسرة من أجل تقديم رؤى علمية دينية وإعلامية تشاركية وواقعية لتعزيز دور التخطيط الديموغرافي للحد من الفقر ودعم عجلة التنمية في فلسطين ومواجهة التحديات التي سبق ذكرها. وبذلك فقد خرج المؤتمر بالتوصيات التالية:

أولاً: محور تفعيل التخطيط السكاني الوطني

- إعادة تفعيل دور اللجنة الوطنية للسكان لتدارس المسألة السكانية بشكل معمق والمساهمة في رسم سياسات سكانية واقعية تشاركية.
- الاستثمار في البحث العلمي المحكم وبناء قاعدة بيانات وطنية تتعلق بالقضايا السكانية.
- تعزيز الوعي لدى المخططين ورسمي السياسات بعلاقة التأثير المتبادل بين المتغيرات السكانية والمتغيرات التنموية وبأهمية العلاقة بين السكان والتنمية.
- توحيد الجهود ما بين القطاع الأهلي والقطاع الحكومي والقطاع الخاص من أجل العمل على رسم سياسات سكانية واقعية.

ثانياً: محور الفقر والهجرة

- القيام بدراسة معمقة لمعرفة العوامل الداخلية والخارجية المسببة للفقر في الأراضي الفلسطينية.
- وضع خطة استراتيجية وطنية للحد من الفقر بمشاركة الفقراء أنفسهم.
- تحويل وزارة الشؤون الاجتماعية إلى وزارة تنمية تعتمد على تأهيل الفقراء اقتصادياً واجتماعياً عوضاً عن الاستمرار كوزارة خدمات وإغاثة.
- دعوة القطاع الخاص للمساهمة في حل المشاكل الناشئة عن الزيادة السكانية كإنشاء إسكانات بتكاليف قليلة خاصة للأزواج الشابة.
- دعم وتشجيع المشاريع الإنتاجية الأسرية الصغيرة.
- التأكيد على ضرورة تثقيف الزامية التعليم الثانوي للجنسين.
- دعم وتشجيع التعليم المهني.
- دعم القطاع الزراعي في شتى المجالات، (شق الطرق الزراعية، استصلاح الأراضي، مساعدة المزارعين على التسويق...).
- وضع سياسات تنموية موجهة نحو الريف الفلسطيني.
- تشجيع وتطوير القطاع السياحي من خلال تطوير الصناعات السياحية وتطوير مرافق سياحية تجتذب السياح والحجاج.
- توجيه التمويل الخارجي القادم من المؤسسات الدولية المانحة إلى المؤسسات المحلية نحو مشاريع وبرامج تنموية مستمرة وليست مشاريع طارئة.

فقر وإحباط التنمية وتشاركية

بقضايا الصحة الإنجابية، ويتمثل هذا القصور في عدم المتابعة لقضية اجتماعية مهمة، وإعطاء الأولوية للحدث السياسي، مشيراً أن هناك أسباب موضوعية وذاتية لهذا القصور تمثلت في عدم توفر الإمكانيات المالية المخصصة لمحطات الإذاعة والتلفزة لإنتاج برامج حول قضايا الصحة الإنجابية والتخطيط الديموغرافي، بالإضافة إلى عدم وجود متابعة حثيثة من قبل المؤسسات التي تعنى بالصحة الإنجابية. وعن التوصيات الواجب توفرها في وسائل الإعلام لبحث في مثل تلك المواضيع، يخلص الدكتور عياد إلى ضرورة اهتمام المؤسسات والهيئات ذات العلاقة بموضوع الصحة الإنجابية والتخطيط الديموغرافي، وأن تعمل المؤسسات ذات العلاقة على إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية مسلسلة حول المواضيع من إعداد وتقديم خبراء في المجال، ودعا إلى تعاون المؤسسات ذات العلاقة مع المحطات الإذاعية، وأن تحرص على عدم قصر أنشطتها على فترات الموسمية فقط كما دعا إلى إصدار مطبوعة جماهيرية بهذا الخصوص. وعن دور المؤسسات الدينية المسيحية في دعم القضايا الديموغرافية للحد من الفقر والمساهمة في إحقاق التنمية قدم د. فيصل حجازين، راعي كنيسة اللاتين في بيت ساحور والمحاضر في جامعة بيت لحم والمعهد الإكليريكي ورقة عمل بهذا الخصوص ركز فيها على موضوع الهجرة بين الشباب وعامل الاحتلال في إحداث الفقر والهجرة، كما استعرض دور الكنيسة في الحد من الفقر كعلاج مؤقت ولكن ليس كحل جذري للمشكلة. وعليه فقد أوصى الأب حجازين إلى ضرورة عمل آلية واضحة للتنسيق بين المؤسسات المسيحية وخاصة في وضع خطة إستراتيجية لتعزيز الوجود المسيحي في الأرض المقدسة بالإضافة إلى ضرورة التوعية بخطر القضية السياسية على الوجود المسيحي وضرورة عمل توعية مشتركة ومتبادلة بين المسيحيين والمسلمين: الدين والثقافة والتقاليد كما دعا إلى مزيد من المشاريع التنموية التي تعزز من صمود الشعب الفلسطيني.

أما الشيخ عبد المجيد عطا، مفتي محافظة بيت لحم فقد قدم ورقة عمل حول "دور المؤسسات الدينية الإسلامية في دعم القضايا الديموغرافية للحد من الفقر والمساهمة في إحقاق التنمية" والتي ركز فيها على موضوع تنظيم النسل وأهميته في عملية التخطيط السكاني. وقدم عبد المجيد عطا تحليلاً حول نقاط القوة والضعف حول دور المؤسسات الدينية في دعم القضايا الديموغرافية. فقد أشار إلى أنه لا يوجد تواصل كافي بين المؤسسات الدينية ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في هذا الموضوع مما يشهد الجهود المبذولة في هذا المضمار ويضعف من النتائج المتوخاة منها. كما أشار بأنه لا يوجد خطة عمل ممنهجة ومبرمجة لدى المؤسسات الدينية حول هذا الموضوع للوصول إلى نتائج تواكب متطلبات العصر.

وفي نهاية عرضه قدم مجموعة من التوصيات كان أبرزها أن الخطوات المطلوبة من أجل تفعيل دور رجال الدين والمؤسسات الدينية الإسلامية للتفاعل مع موضوع التخطيط السكاني والحد من الفقر ضرورة تشكيل لجنة من المؤسسات الدينية المعنية بالموضوع، وبدورها تقوم بالاتصال بالوزارات والمؤسسات الرسمية لوضع خطط عمل تحمل أهدافاً وآليات وبرامج واضحة للتعاون على مستوى الوطن من أجل تنفيذها.

الجلسة الثالثة والأخيرة

وفي الجلسة الثالثة والأخيرة للمؤتمر تم تقسيم الحضور إلى ثلاث مجموعات عمل بؤرية بهدف مناقش ثلاث محاور حول ما هي سبل تعزيز دور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة من أجل القيام بتخطيط سكاني فعال، وكيفية العمل على الحد من الفقر ضمن سياسات سكانية تنموية مدروسة، وكيفية تعزيز دور الإعلام ورجال الدين في مناصرة التخطيط السكاني وقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة. وبعد انتهاء النقاش في المجموعات البؤرية قامت المجموعات الثلاث بعرض توصياتها أمام الحاضرين في المؤتمر.

ثالثاً: محور الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

- توفير قاعدة بيانات حول وفيات الأمهات
- توجيه الطاقات والجهود لخفض نسبة وفيات واعتلال الأمهات والأطفال حديثي الولادة مع التركيز على رعاية صحية شاملة ذات جودة عالية تصل إلى المناطق المهمشة أيضاً.
- تشديد الرقابة في المستشفيات حول وفيات الأمهات وتسجيل الحالات.
- تعزيز خدمات الأمومة الآمنة بما فيها التغذية الجيدة والرعاية قبل الولادة وأثناء الحمل وبعد الولادة.
- تعزيز مفاهيم وممارسة حقوق الصحة الجنسية والإنجابية وتنظيم الأسرة بين أبناء الشعب الفلسطيني مما يتطلب دمج هذه الحقوق بشكل كامل في المناهج الفلسطينية.
- تدريب المعلمين/ات حول مواضيع الصحة الإنجابية وأهميتها بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- تعزيز خدمات تنظيم الأسرة ووصول الأمهات لوسائل تنظيم الأسرة.
- الحرص على تمكين المرأة وحماية حقوقها بالتعليم والعمل والزواج والإنجاب واعتبارها عنصر أساسي وشريك في العملية التنموية.
- زيادة توجيه أنشطة ومشاريع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة نحو الرجال.
- العمل على تعديل بعض القوانين الفلسطينية المتعلقة بالزامية التعليم ورفع سن الزواج إلى ١٨ سنة إضافة إلى تعديل حقوق المرأة في العمل، وقانون العقوبات المتعلق بالقتل على خلفية الشرف.
- توحيد جهود المؤسسات العاملة في مجال الصحة الإنجابية.

رابعاً: محور الإعلام ورجال الدين

- إيلاء أولوية كبيرة لتشجيع رجال الدين والمؤسسات الدينية للمشاركة في بلورة رؤى واستراتيجيات سكانية وتنموية هادفة للحد من الفقر والهجرة.
- يجب توجيه خطاب ديني واضح من خلال وسائل الإعلام للسكان وخاصة في الريف.
- التشبيك بين رجال الدين والإعلاميين وبين المؤسسات الأهلية والإعلامية من جهة أخرى.
- لا بد من العمل على أنسنة الإعلام وأن يصبح الإعلام شريكاً في التنمية.
- العمل على تكثيف التدريبات والتوعية للصحافيين الجدد وغير الجدد حول قضايا الصحة الإنجابية والقضايا السكانية.
- يجب أن تعطي وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمكتوبة مساحة كافية في تغطيتها وبرامجها التقنيّة للمواضيع الاجتماعية والصحية والمشاكل الاجتماعية للمواطنين.
- يجب الاهتمام بوسائل الإعلام الإلكترونية واستخدامها كوسيلة سهلة وسريعة للتوعية والحشد والمناصرة.
- أن تعمل المؤسسات ذات العلاقة بالصحة الإنجابية والتخطيط الديموغرافي على إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية أسبوعية مسلسلة من إعداد وتقديم خبراء في المجال، وتعميم هذه البرامج على كافة المحطات الإذاعية والتلفزة.
- إصدار جريدة شهرية وطنية حول مواضيع الصحة الإنجابية.
- تطوير شعارات ورسائل دعوة هادفة.
- استهداف فئة الشباب في الإعلام.
- إدماج وظهور قضايا الصحة الإنجابية في فعاليات القدس عاصمة للثقافة ٢٠٠٩.
- استغلال يوم الثامن من آذار شعار للصحة الإنجابية.
- التركيز على نشر ملخصات الأبحاث في وسائل الإعلام المختلفة.

التعهد

نتعهد نحن المؤتمرون بتبني توصيات هذا المؤتمر والعمل على تطبيقها كل في موقعه، كما نلتزم بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات وإصدار التقارير حولها، كما نتعهد بالمشاركة بأي فعاليات جماعية من أجل الحشد والمناصرة في مجال التخطيط لقضايا سكانية أفضل.

والله ولي التوفيق

خلال انعقاد المؤتمر الثاني لحقوق الصحة الإنجابية للشباب الفلسطيني

المطالبة بتشكيل لجنة موحدة من المؤسسات الشبابية لمتابعة قضايا الشباب



حيث ذكرت أنه كان هناك أكثر من دراسة نفذتها الجمعية في مجالات مختلفة جزء منها عني بمشاكل الشباب، كما أعلنت عن تأسيس مسرح لخدمة و تنمية مواهب الشباب، وكذلك دعم مركز صحي في منطقة يطا من خلال تزويده بكامل المواد الطبية. و غيرها من المشاريع و الفعاليات الهادفة لتنمية و تطوير مهارات الشباب، و دعمهم و تلبية احتياجاتهم.

هذا و خرج المؤتمر بالعديد من التوصيات كان أبرزها تشكيل جسم موحد من المؤسسات المشاركة في المؤتمر يعمل على تقييم احتياجات الشباب و تقديم خدمات ذات جودة عالية تصل أيضاً إلى المناطق المهمشة، مع ضرورة تشكيل لجنة متابعة و تقييم لهذا المؤتمر لضمان تنفيذ التوصيات. ولم يغفل عن المشاركين بالمؤتمر تصدير توصياتهم بضرورة تشكيل لجنة متخصصة من المؤسسات في مجال الصحة الإنجابية، لديها أهداف واضحة بهذا الخصوص إضافة إلى تقديم توصيات برامجية مثل ضرورة التنسيق ما بين جمعية تنظيم و حماية الأسرة و الجامعات، لعقد أنشطة للشباب، و تعزيز أسلوب البحث العلمي في تحديد احتياجات الشباب إضافة إلى أهمية تثقيف الأهالي في موضوع الزواج المبكر و دمج مواضيع الصحة الإنجابية في المخيمات الصيفية و المناهج المدرسية.

وفي نهاية المؤتمر قدمت فرقة الكروم من بيت أمر فقرة دبكة من التراث الشعبي الفلسطيني التي يجب على شبابنا الفلسطيني نقله بأمانة من جيل إلى جيل.

وجسدي كامل وليس فقط العلاج من المرض. أما فاطمة أبو عواد، وهي ممرضة في جمعية تنظيم الأسرة فقد قدمت ورقة عمل بعنوان الخدمات الصديقة للشباب التي فسرت خلالها المقصود بهذه الخدمات وأهميتها للشباب الفلسطيني، كما أشارت إلى الخدمات التي تقدمها الجمعية في هذا المجال من المشورة و التثقيف في مواضيع الصحة الجنسية و الإنجابية و خاصة في مواضيع مثل تنظيم النسل، الأمراض المنقولة جنسياً، فحوصات ما قبل الزواج، الإجهاض و الإجهاض غير الآمن إضافة إلى الإرشاد القانوني، و النفسي و الاجتماعي و خدمات تنظيم الأسرة و التي تتضمن رعاية الحوامل و رعاية واضعات، و توعية و مشورة حول الإجهاض غير الآمن، و كذلك توفير خدمات الفحوصات المخبرية و الوقائية من وإلى المراكز و العيادات. كما ذكرت أن الخدمات الصديقة للشباب المقدمة من قبل الجمعية توفر وسائل منع الحمل و موانع الحمل الطارئة و التحويل إلى المؤسسات الطبية و النفسية المتخصصة بحسب طبيعة الحالة و إجراء الفحوصات المخبرية ناهيك عما تصدره الجمعية و توزعه من مواد إعلامية مرئية و مسموعة و مقروءة تهدف إلى نشر الوعي في مواضيع الصحة الإنجابية و حقوقها مع الترويج للخدمات الصديقة و أماكن الحصول عليها.

وفي سياق النقاش الذي دار بين الجمهور و مقدمي الأوراق وضحت أمينة عويصات، المديرية التنفيذية للجمعية الدور الذي عملت عليه جمعية تنظيم و حماية الأسرة من خلال التشبيك مع المؤسسات و العمل في مجال الأبحاث و الدراسات،

بدعم من صندوق الخليج العربي AGFUND، وإلى الأهمية التي أحرزها المشروع في توعية الشباب و مناصرة قضاياهم و الذي يعتبر هذا المؤتمر أحد أنشطته البارزة.

هذا و تضمن المؤتمر تقديم لخمس أوراق عمل اثنتان منهم قدمت من قبل المتطوعين/ات الشباب. فقد قدم المتطوع رافت علامة ورقة عمل حول إنجازات الشباب في جمعية تنظيم و حماية الأسرة الفلسطينية ضمن مراكز الشباب التي تديرها الجمعية في الخليل و غزة و مواقع أخرى مثل محافظة القدس.

وقدم أسامة الجعفري ورقة عمل حول العنف النفسي و تأثيره على الشباب الفلسطيني، حيث كان لهذا الورقة صدى كبير لما أظهرته من مشاكل حياتية يواجهها الشباب الفلسطيني يومياً كالمشاكل الاقتصادية و التعليمية و ممارسات الاحتلال التي أصبحت تؤثر بشكل كبير على نفسية الشباب. من جهته استعرض عبد الناصر الشريف، مدير مديرية الشباب و الرياضة في ورقة عمل قدمها أثناء المؤتمر الخدمات و الإنجازات التي حققتها وزارة الشباب و الرياضة لفئة الشباب و مدى تلبية احتياجاتهم رغم العقبات التي مر بها قطاع الشباب في فلسطين.

أما المتطوعة ابتسام الرجبي فساهمت بورقة عمل حول حقوق الصحة الإنجابية التي أشارت بها إلى تسلسل ظهور هذه الحقوق و مدى توافقها مع حقوق الإنسان و ميثاق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة التي تشكل نقطة تحول نحو الحفاظ على كرامة الإنسان الذي يجب أن يتمتع برفاه عقلي

جاءت المطالبة قوية بتشكيل جسم مؤسسي موحد يعمل على تقديم خدمات فعالة للشباب بدرجة عالية من التنسيق لتفادي هدر الطاقات و الموارد من قبل المشاركين في مؤتمر حقوق الصحة الإنجابية للشباب الفلسطيني الذي نظمتها جمعية تنظيم و حماية الأسرة الفلسطينية بتاريخ ٢٠/٢٠ تشرين الثاني ٢٠٠٨ في الفندق السياحي بمدينة الخليل.

وقد حضر المؤتمر عدد من الممثلين عن المؤسسات الأهلية و الحكومية في المدينة عرف منها مديرية التربية و التعليم، و الشؤون الاجتماعية و مديرية الشباب و الرياضة و بلدية الخليل إضافة إلى ممثلين عن وكالة الغوث الأونروا. و حضر عن جمعية تنظيم و حماية الأسرة مايك سلمان، أمين سر اللجنة التنفيذية، د. محمود بربروي، رئيس اللجنة الإدارية لفرع الخليل، و بعض أعضاء الهيئة الإدارية كما حضر عن المكتب التنفيذي أمية ستافريدس المديرية التنفيذية للجمعية.

وقد بدأ المؤتمر فعالياته بكلمة للجمعية ألقاها د. محمود البربروي والتي رحب فيها بحفاوة بالحضور. وأكد بربروي على دور جمعية تنظيم الأسرة في تنمية قدرات الشباب و تمكينهم لكي يصبحوا عناصر فاعلية و ناضجة في المجتمع قادرين على تحمل مسؤولياتهم و تثقيف أقرانهم من الشباب في سبيل نشر المعلومة الصحيحة في مجال الصحة الإنجابية. وقد أوضح د. بربروي إلى الدور الرائد الذي تنفذه جمعية تنظيم الأسرة

تثقيف الأقران... حوار مطروح للنقاش

كتبت: ابتسام الرجبي

حاجة شبابنا الفلسطيني لهذا النهج

وبتقريب المنظار على المجتمع الفلسطيني نجد أن الشباب الفلسطيني الذي يشكل شريحة عريضة و مهمة ضمن التركيبة السكانية الفلسطينية أنه ما زال يفتقد إلى حق الوصول إلى المعلومات الصحيحة و الدقيقة المتعلقة بحقوقهم و تساؤلهم المتعلقة بالصحة الجنسية و الإنجابية و المهارات الحياتية التي تمكنهم من بناء ذاتهم و تجنبهم مخاطر المستقبل كخطوة نحو بناء مجتمع سوي و سليم.

المراكز الشبابية ونهج تثقيف الأقران

في جمعية تنظيم و حماية الأسرة الفلسطينية من الجدير ذكره أن جمعية تنظيم و حماية الأسرة الفلسطينية تعتبر من الجمعيات السباقة التي سلكت درب تثقيف الأقران «كنهج معمّم» في مشاريعها و مراكزها الشبابية. و بهذا المضمار كان للجمعية الدور الأهم في إنشاء مراكز شبابية في غزة و الخليل تعمل على تعزيز روح تثقيف الأقران، حيث تم من خلال هذه المراكز إعداد كوادر شبابية فاعلة قادرة على التعاطي مع القضايا التي تهم الشباب في مجال الصحة الجنسية و الإنجابية. كما أكسبت هذه المراكز المتطوعين الشباب مهارات و وسائل ضرورية من أجل عملية التوعية و التثقيف في مواضيع الصحة الإنجابية و الجنسية، وذلك بعد إخضاع هؤلاء الشباب لدورات تدريبية شاملة حول هذه المواضيع.

ويبقى الحوار مفتوحاً نحو المزيد من تعزيز هذا النهج كي يبقى فعلاً صديقاً للشباب مما يتطلب كثيف الجهود ما بين المؤسسات الأهلية و الحكومية المندرجة ضمن خطة وطنية تنظم أعمالها و تسهل الوصول إلى أهدافها.

في الوقت الذي أصبح الشباب فيه منفتحاً على الوسائل التكنولوجية بات من الطبيعي أن يحتل الأهل موقعاً متأخراً كمصدر لمعرفة الشباب حول قضايا الصحة الجنسية و الإنجابية، و المواضيع الحساسة التي لا تناقش بشكل علمي و صريح في المؤسسات التعليمية، مما دفع الشباب إلى التوجه نحو أقرانهم من الشباب لتبادل المعلومات التي تعتبر (منوعة من التداول) في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي أصبح يشكل خطراً على نوعية المعرفة التي يتلقاها و يتداولها الشباب فيما بينهم و التي باتت تهدد سلوكيات الشباب و تدفعهم نحو مخاطر كثيرة قد تصل إلى حد الإصابة بالأمراض القاتلة.

من هنا جاءت فكرة تثقيف الأقران كعملية يقوم بها شباب مثقفون و مدربون على مواضيع و قضايا الصحة الجنسية و الإنجابية و خاصة الأمراض المنقولة جنسياً، حيث يقوم هؤلاء الشباب بتثقيف أقرانهم الشباب من نفس الفئة العمرية بشكل فردي أو جماعي تحت متابعة مؤسسات متخصصة بالمجال أو على شكل جهد شخصي تطوعي من أجل نقل المعرفة العلمية و الصحيحة لهؤلاء الشباب التي تعرفهم حقوقهم و واجباتهم الجنسية و الإنجابية كرزمة من الخدمات الشاملة الوقائية و العلاجية التي تلائم احتياجات الشباب بشكل إيجابي و تراعي خصوصياتهم النفسية و الجسدية و الاجتماعية لتجنبهم خطر الانزلاق في إشكاليات صحية و سلوكية و اجتماعية قد تؤدي بهم إلى الهاوية.

إنجازات شبابية رغم الصعاب

والذي تضمن لمجموعة من الرسومات و كتابة قصصية حول هذه المواضيع. و من جملة ما تم تقديمه تم اختيار الأعمال الفائزة و تقديم الجوائز المالية التقديرية لأصحاب هذه الأعمال.

من جانب آخر قام طاقم المركز و متطوعيه بعقد ما يزيد عن (٨٢) لقاء توعوية في مواضيع الصحة الإنجابية و النوع الاجتماعي لفئات الشباب و الأهل و تنظيم مخيم صيفي لمدة أسبوع شارك فيه (٢٥) مشارك/ة، و الذي تضمن أنشطة و فعاليات ترفيهية، و ثقافية حول مواضيع في الصحة الإنجابية و النوع الاجتماعي. أيضاً شارك الشباب المتطوعين في عدة دورات تدريبية لصقل شخصياتهم و مهاراتهم في جوانب الإعلام و الإجهاض و مخاطره و الايدز و الأمراض المنقولة جنسياً حيث استفاد منها المتطوعين بالعمل على تثقيف أقرانهم من الشباب في مواضيع الصحة الإنجابية و النوع الاجتماعي، حيث تجاوز عدد الأقران الذين تم تثقيفهم لهذا العام ١٠٠٠ شخص. و بهذا حظي متطوعي المركز بيوم ترفيهي كان له دور كبير في توطيد العلاقات فيما بينهم.

و على صعيد أنشطة الجماهيرية قامت كوادر الجمعية و متطوعها بإحياء اليوم العالمي للإيدز من خلال أنشطة توعوية استهدفت ٨٠٠ من الأهالي و الطلاب في المدارس و الجامعات. كما كانت هناك استضافة لما يقارب ٦٠٠ شاب و شابة لتعريفهم بما تقدمه جمعية تنظيم الأسرة من خدمات.

وفي الختام لا ننسى تلك المساهمات الإبداعية التي ساهم بها الشباب مثل الكتابات التي جرى تجميعها و نشرها في نشرة شبابية تصدر عن الجمعية و تسمى «بأقلام الشباب».

استطاعت مراكز تنمية العائلة و الشباب التابعة لجمعية تنظيم و حماية الأسرة الفلسطينية في غزة و الخليل خلال العام ٢٠٠٨ بالمضي قدماً في تنفيذ العديد من الأنشطة التي تستهدف فئة الشباب الواقعة أعمارهم بين (١٥-٢٥) عام رغم صعوبة الظروف التي عاشها سكان قطاع غزة و مدينة الخليل من ممارسات احتلالية كاد يكون من المستحيل فيها تنفيذ أي نشاط. لكن بين ظلمة الموقف و عزم موظفي و متطوعي هذه المراكز كان للإرادة كلمة الحسم في إنجاح و استمرار هذه المراكز.

ومن أبرز تلك الإنجازات كان مؤتمر حقوق الصحة الإنجابية للشباب الفلسطيني الذي عقد في شهر تشرين الثاني في مدينة الخليل، و الدورة التي نفذتها الجمعية في رام الله للعاملين في دوائر الإرشاد و الإصلاح الأسري التابعة للمحاكم الشرعية في الضفة، تحت رعاية قاضي قضاة فلسطين الشيخ الدكتور تيسير التميمي، وذلك بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA). إضافة إلى الدورة التدريبية لطلبة كلية الإعلام في جامعة بيرزيت التي تم عقدها بالتعاون مع مركز تطوير الإعلام في الجامعة بتمويل من (UNFPA) حول مواضيع مختلفة و جريئة في الصحة الإنجابية، حيث تمخض عن هذه الدورة إنتاج و مضات إذاعية تم بثها عبر أثير العديد من الإذاعات في محافظات الوطن.

هذا وكان للمسابقة التي عقدت بين طلاب المدارس حول مرض الايدز بالتعاون مع مديرية التربية و التعليم / شمال الخليل صبغة جديدة حيث تم خلالها تقديم جوائز للمشاركين من الطلبة في هذه المسابقة. أضف إلى ذلك المعرض الذي تم تنظيمه حول إبداعات الطالبات الفنية فيما يتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي،

" إرم العصا... عيلة ولا أحلى "

عروض مسرحية هادفة تقدمها جمعية تنظيم الأسرة بالتعاون مع مسرحي الحارة والسنابل



في أسلوب توعوي جديد، استخدمت جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية لغة المسرح لنقل الواقع الفلسطيني حول حقوق الأطفال والصحة الانجابية وتوعية الجمهور حول هذه القضايا .
فضمن فعاليات اليوم المفتوح نظمت الجمعية بالتعاون مع مسرح الحارة البيبجالي عرض مسرحي مميز حول العنف ضد الأطفال والمساواة في النوع الاجتماعي وذلك في مقر بيت الطفل الفلسطيني بالخليل، وبحضور حوالي ٦٠ طفل/ة ضمن الفئة (١٤-١٧) عام. وبنيت فكرة المسرحية على إنهاء العقاب الجسدي الذي يتعرض له الأطفال الفلسطينيون في المدرسة والبيت، وذلك من خلال نموذجين مختلفين لعائلات يعاني فيها الأطفال من مشاكل الخوف والعقاب الجسدي في البيت والمدرسة بطريقة فنية جذابة كانت نهايتها مفتوحة حددها الأطفال الحاضرين أنفسهم من خلال نقاش دار بين الأطفال والممثلين.

وتخلل فعاليات اليوم المفتوح الذي تم تمويله من صندوق الأمم المتحدة للسكان ورشات رسم تفرغية للأطفال إضافة إلى ألعاب شعبية وتربوية هدفت إلى توعية الأطفال حول حقوقهم في عدم التعرض للعنف والتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي، لتنتهي فعاليات اليوم بصرخة مدوية أطلقها الأطفال المشاركين لصنع القرار الفلسطيني «أوقفوا كافة أشكال العنف التي نتعرض لها».
على صعيد آخر نفذت الجمعية سلسلة من العروض المسرحية في الخليل وبيت لحم والقدس بالتعاون مع مسرح السنابل الذي قدم مسرحية بعنوان " عيلة ولا أحلى " حيث تناولت هذه المسرحية مفهوم تنظيم الأسرة بطريقة ساخرة جذابة مما نال استحسان الجمهور.

هجرة الشباب... من يوقف هذا النزيف؟

كتب: وسيم إبراهيم أبو جامع

لكل مجتمع من المجتمعات البشرية في العالم مشاكله وهومومه الخاصة والتي تختلف وتتنوع باختلاف الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه كل واحد من هذه المجتمعات.

ومجتمعنا الفلسطيني في الأراضي المحتلة له مشاكل وهوموم لا تقل عن مشاكل وهوموم أي من مجتمعات الدول في العالم الثالث، بل بعضها قد يظهر بشكل أكثر قسوة وشدّة نتيجة الأوضاع الخاصة التي يعيشها منذ عام ١٩٦٧م بشكل عام ومنذ بداية الانتفاضة بشكل خاص ولعل أهم المشاكل والهوموم التي يواجهها المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة مشكلة الهجرة الشبابية والتي أخذت تبرز بشكل واضح، وهناك دلائل كثيرة على أن الهجرة أصبحت نمط حياة للشعب الفلسطيني، فالتاريخ الفلسطيني... تاريخ هجرات متعددة، فالضفة الغربية وقطاع غزة يعانون من نزيف مستمر في الهجرة.

أما إذا تتبعنا أسباب الهجرة منها كثيرة ومتنوعة منها ما نعاني منه في فلسطين من الخوف والاضطهاد وعدم الاستقرار الأمني، بالإضافة إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة بلاد فقيرة ومواردها الاقتصادية قليلة، كذلك لا يوجد نشاط اقتصادي يسمح باستيعاب الخريجين من المعاهد والجامعات، وكذلك الجهاز الحكومي لا يستوعب أي خريج، هذا وان كثير من الطلاب يهاجرون طلباً للعلم والدراسة لتخصصات غير موجودة في الضفة الغربية وأسباب أخرى للهجرة كالأبعاد ومضايقات الأفراد و عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

ومن الأسباب التي أدت للهجرة ظهور النفط في دول الخليج والسعودية وليبيا مما أدى إلى تحسين الحالة الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة والقيام بمشاريع اقتصادية تحتاج إلى أيدي عاملة وخريجين من جميع التخصصات، وكذلك زواج الشباب الفلسطيني من الأجنبيات هذا يوفر له هجرة دائمة بدون عودة، لذا يوجد آثار مترتبة على الهجرة إذ يجد المتفحص للهجرة السكانية أنها نوع من إعادة التوزيع السكاني المعتمد سواء كانت هجرة داخلية أو خارجية حتى يتسنى للسلطات السيطرة على الأراضي وأصحابها . ولإعادة هذا التوزيع نتائج وآثار منها تغيير في حجم السكان ومساحة الأراضي التي يشغلونها، حيث يزداد عدد السكان في بلاد المهجر وتسيطر السلطات على المساحة الزائدة من الأراضي الزراعية، كما ينتج عن الهجرة اختلال التوازن بين عدد النساء والرجال لان المهاجرين يكونوا في الغالب من الرجال واختلال بالسلالات نتيجة للزواج بين المهاجرين والمقيمين، ويتصل بأمر الهجرة الداخلية والخارجية ضعف العلاقة الأبوية مع الأبناء نتيجة هجرة الآباء، كما ينتج عن الهجرة خلل في النظام والسلطات الاجتماعية، وقد يؤدي هجرة الشباب من الريف إلى المدن إلى انتشار مساوئ اجتماعية، ويحدث نتيجة للهجرة احتكاك الثقافات واقتباس أنماط سلوكية وفكرية معينة، وتؤدي الهجرة في الغالب إلى انتقال النشاط الاقتصادي إلى بلد المستقبل وارتفاع أثمان الأراضي فيه، وتعاني كثير من الدول النامية من نوع خطير من هجرة الطاقات والكفاءات أو هجرة الأدمغة من العلماء والفنيين إلى البلاد المتقدمة، لذا نرى أن مسؤولية معالجة هذه المشكلة تقع على عاتق عدة جهات أهمها مسؤولية الصحافة والمؤسسات التعليمية والتربوية والمراكز الاجتماعية والشبابية في الأراضي المحتلة بشكل خاص ومباشر، حيث لا بد من نشر الوعي العام بين المواطنين حول خطورة هذه المشكلة وأية مشكلة أخرى قد لا يفهم معناها المواطن العادي التي تهدف إليه السلطات العسكرية، كما أن مسؤولية كبيرة تقع على عاتق القيادة الفلسطينية، حيث يتوجب عليها التنسيق من خلال مثيلاتها من الدول التي يعمل فيها المغتربون الفلسطينيون أو يدرس فيها الطلبة. بحيث يتوجب على تلك الدول ترحيل هؤلاء المواطنين إلى الأراضي المحتلة قبل مدة انتهاء تصاريح الخروج التي يحملونها، وفي النهاية فإننا نطمح من خلال طرحنا لهذه المشكلة ان يتم تسليط الضوء على هذا النزيف الخطر وان تلقى هذه المشكلة صدًى في أوساط جماهير مجتمعنا الفلسطيني وقياداته الواعية بشكل خاص من اجل عمل ما يمكن ان يكون حلاً شافياً لهذه المشكلة فنحن أحوج ما نكون في هذه الظروف إلى الثبات والرباط فوق أرضنا المقدسة.

اغتناب الأطفال... حدث في الصغر تأثير في الكبر

كتب: محمد أبو عريش

هو فيه، بل تقتصر بصيرته وتفكيره في فعل ذلك بأي طريقة كانت وبأسرع وقت ممكن وفي أي مكان، حيث يتسنى له العودة إلى نفس المكان مرة أخرى إذا ما رأى فيه سترأ أمره.

عندما يكبرون.....

تنتج المجتمعات العربية الكثير من العلماء والأدباء والمخترعين، ومجتمعاتنا العربية لمسات كبيرة حيال العلم والتعلم، إذ لا يعني ذلك أنهم عاشوا حياتهم كلها في نعيم، فمنهم من عاش فقيراً وقهر فقره عندما كبر، ومنهم من كان يختلس جلسات التعليم خلسة كي لا يضيع عمله، لكنه استطاع قهر سنين ضياعه عندما كبر، ومنهم من تعرض للاغتناب وقام على تضويد آلامه الماضية وسار في خوض حياته بشكل شبه طبيعي علماً منه بأنه ضحية جشع أدهم. لذا من الممكن لهذا الطفل أن يتعايش مع وضعية الاغتناب الذي حدث له دونما تفكير في الماضي.

ومن الممكن أن يصاب المجني عليه بانفصام في الشخصية، فيكون في إحدى المواقف ورعاً، وفي أخرى جاهلاً، أو أن يتصرف داخل بيته بأسلوب وفي خارج بيته بأسلوب آخر، وقد يتظاهر بالقوة في بعض الأحيان، وبالجنون في أحيان أخرى، وربما يتحدث مع نفسه كثيراً في عزلة. أيضاً قد يصاب بالسرمان والجلوس منعزلاً لفترات طويلة، كما أن علاقته بالأخريين تنقلص وأداءه المدرسي يتراجع...ألخ.

أما كبريات المشاكل فتندرج تحت إطارين:-

أن يكون منتقماً لنفسه من المجتمع الذي كان هو ضحية فيه، فيقول في نفسه «سانتقم لنفسي» وهذا ما يبني عليه الشذوذ الجنسي، فيقوم بممارسة الاعتداء على أطفال آخرين كما مورس عليه الجنس من قبل حتى وان كانوا أطفالاً من أقرابه.
أو أن يصبح هذا الطفل ضحية دائمة تصيبه بالشذوذ العنفي. فتراه يلبس الملابس الضيقة، ويهتم لجمال بشرته، ويتابع أمور الموضة وآخر صرعات النساء، ويلبس الحلق في إذنه اليسرى، ويضع الكحل والقليل من أحمر الشفاه، أي أنه يظهر على أنه أنثى بهيئة رجل، وهو من يسمى بالجنسية المثلية. وهنا يطلب من أصدقائه ممارسة الجنس معه مقابل أن يدفع لهم مبلغاً من المال أو بحسب ما يتفقون عليه.

هل لهذا الداء دواء؟؟

ليس هذا مرضاً مزمناً يحتاج إلى دواء، ولا هي وعكة صحية تحتاج إلى جلسة طبية أو جلستين، بل هي مشكلة سلوك خاطئ مبني على وجود خلل تربوي في الأسرة والمجتمع. إذ أن الأب والأم هما الأهم في توعية طفلهم حول السلوكيات الصحيحة والخاطئة. أيضاً من المهم أن يراعى مكان السكن والبيئة التي يترعرع بها أطفالهم واختيار المدرسة المناسبة لهم، كما عليهم مراقبة الأصدقاء الذين يرافقون أطفالهم. وفي حال بدء انحراف أطفالهم يجب عليهم توجيههم وتسيير أمور حياتهم بما يناسبهم. ومن هنا فإنني أحمل مسؤولية الانحراف والشذوذ إلى الآباء والأمهات فهم مطالبون بوضع أطفالهم على سلم أولويتهم من رعاية واهتمام وعطف وإرشاد وتعليم وتنقيف، مما يجنب أطفالهم مشاكل عدة تنتجها الندم في الوقت الذي لا يفيد فيه الندم بشيء.

هي ليست كلمات عابرة نملأ بها السطور... ولا هي حروف التصقت ببعضها لتملأ فراغ... إنما هي إحدى منافذ الضياع التي قد تؤدي بالمستقبل إلى الهاوية، لتضع ذلك القفص الحديدي حول طموحات وآمال المستقبل، وتضع الحاجز الكبير أمام كل الخطوات...إنها الجرائم المخفية المفضوحة التي ترتكب يومياً في مجتمعاتنا العربية المتدنية والمحافظة!!! إنه وبصوت مرتجف اغتناب الأطفال.....

ولكن من؟ وكيف؟ ولماذا؟ إنها أسئلة تساورنا لكنها سرعان ما نخجلنا وتلجمنا، لذلك يجب أن نحيب على هذه الأسئلة بجرأة وبدون تردد أو حجل، لأن الإفصاح عن تلك الحقيقة ما هو إلا خطوة في سبيل العلاج.

لتبدأ بمن هو المُغتَصَب وكيف يكتسب سلوك الاعتداء؟

كثيراً من يعتقد خطأ بأن الإنسان المعتدي يكتسب سلوك الاعتداء الجنسي منذ الولادة، لكن الصحيح أن هذا السلوك يكتسبه الفرد من خلال البيئة التي يعيش فيها والتنشئة الاجتماعية للفرد إضافة إلى أحداث معينة قد يتعرض لها الفرد المعتدي كأن يُغتصَب في الصغر، أو نتيجة مشاهدته لمناظر وصور إباحية شاذة على التلفاز وفي المجالات ومواقع الإنترنت. ولا غرابة إذا قلنا أن الشخص المعتدي قد يكون متزوج ولديه أولاد، وقد يكون شخص كبير في السن أو شاب، كما من الممكن أن يتظاهر بالتدين والوراع لكنه بعيد كل البعد عن هذه السمات. وقد يكون المعتدي غنياً يغري بماله الأطفال المحرومين الفقراء، أو فقيراً، يرى باغتناب الأطفال طريقة سهلة لتفريغ ماله المكتوبة بدون أي تكلفة مادية، جهلاً منه بعواقب الأمور عليه وعلى المعتدى عليه.

من هو المُغتَصَب «المجني عليه» وكيف يتم استدراجه؟

ببساطة... إنهم أطفال بريئون لا يمتلكون من المعرفة أو القوة ما يدافعون به عن أنفسهم، وقد يكون الطفل المعتدى عليه في سن الثانية وقد يكون في سن العاشرة...ألخ، فلا اعتبار لعمر الطفل. فكل ما هو مهم في الأمر أنه طفل صغير، يستطيع الجاني أن يمتلكه لنفسه بمبلغ زهيد من المال، أو بقطعة حلوى مقابل صمته، أو أن يميل إلى أسلوب الترهيب والتهديد حتى يبقى الطفل صامتاً، خوفاً من شيء لا يعلم عواقبه، كأن يستخدم معه عبارة «إياك و أن تخبر أحدا» أو «إن قلت لأحد سأقتلك» أو ما شابه.

فهذه ليست سوى طرق يقوم بها الجاني ليبقى مختفياً عن الأنظار، فالجاني يمتلك قلبه خوفاً من أن يفصح أمره، و يبقى كذلك حتى يتأكد أن أمره مستور، وهذا ما يعطيه الفرصة لأن يقوم بدعوة الطفل مرة أخرى لعمل ذلك، فهذا الطفل بالنسبة له صيدٌ ثمين، كنوم لا يقوم على فضح أمره مما يغريه لممارسة فعلته الشائنة مع الطفل مرات ومرات دونما إبداء أي مقاومة من الطفل كونه وقع في فخ كبير لا يستطيع الفرار منه.

أين يتم ذلك....؟؟

ليس هناك فرق عند الجاني حيال المكان الذي يسلكه لممارسة فعلته فيه، المهم أن يكون بعيداً عن عيون الناس، فقد يكون في بيته في حال لم يكن أهله فيه، أو أن يأخذ الطفل إلى مكان بعيد عن السكن، أو في بيت غير مأهول (مهجور)، وربما يجبر الطفل على عمل ذلك في مسجد أو كنيسة، إذ أنها أماكن ظاهرة بعيدة عن الشك فمن يقوم بذلك لا ينظر إلى المكان الذي

مشروع خفض العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة القدس

من يجب عليها.

وقد نجحت جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في عقد عدة جلسات توعية للنساء والرجال في معظم المؤسسات والجمعيات العاملة في مناطق المشروع ، وقد أمل المشاركون في جميع هذه الندوات والجلسات على استمرارية العمل بمثل هذه البرامج لما لها من أهمية يفتقر لها المجتمع المحلي.

واستطاعت الجمعية تكوين مجموعة من الشباب المتطوعين ضمت ١٥ شاب وشابة من مناطق المشروع كافة حيث انتهى هؤلاء الشباب دورة تدريبية مكثفة في مجال تثقيف الأقران ، والعنف، والتغذية، وحقوق الصحة الجنسية والانجابية، وتنظيم الأسرة، والنوع الاجتماعي وغيرها من المواضيع التي عززت قدراتهم في تثقيف النظير حيث نجحوا في تنفيذ ورشة عمل للتثقيف الأقران في شهر أيلول الماضي.

ومن خلال نشاطات المشروع كذلك ، تم تشكيل لجنة إعلامية مناصرة لأهداف المشروع من قبل الشباب وتم تدريبهم على الصحافة المطبوعة والمكتوبة وكذلك العمل على بناء قدراتهم في مواضيع الصحة الجنسية والانجابية والنوع الاجتماعي وتنظيم الأسرة حيث ساهم هؤلاء المتطوعين/ات من كتابة مواضيع صحافية جريئة.

ومن ضمن إنجازات المشروع خلال هذا العام هو عقد ندوة في جامعة القدس/أبوديس حضرها أكثر من ١٥٠ طالب وطالبة من مختلف طلبة كليات الجامعة، كما تم توزيع حقائب توعوية على الطلاب تحتوي على نشرات تثقيفية حول مواضيع عدة ذات علاقة بالندوة. وقد بينت تلك الندوة حجم الخلل والفجوة في المعلومات لدى الشباب حول مواضيع النوع الاجتماعي والصحة الجنسية والانجابية، ومدى حاجتهم إلى التوعية والتثقيف لهذه المواضيع . وتعكف جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية حالياً على وضع الخطط المناسبة لتنفيذ نشاطات المشروع للعام القادم إداراً منها لحجم المشكلة التي يواجهها الشباب في الوصول للمعلومات العلمية والصحيحة.

المناصرة والإعلام نجاحات لا تتوقف...

كان لمساعي طاقم جمعية تنظيم الأسرة في مجال الدعوة والإعلام إنجازات ملحوظة على الصعيد الوطني والإقليمي مما ساهم في زيادة الوعي المجتمعي ومناصرة قضايا الصحة الجنسية والانجابية في جردة وتواصل لم تعدها الأوساط الإعلامية من قبل. فعلى الصعيد التوعوي تم طباعة وتوزيع ٢٠ مطوية وكتب حول مواضيع مختلفة في الصحة الجنسية والانجابية إضافة إلى إصدار ٤ دراسات وطنية عن الإيدز والإجهاض والصحة الإنجابية للشباب وانتهاك حقوق الأطفال، كما وتجري الاستعدادات لنشر دراستين أخرتين عن الإيدز ومواضيع الصحة الإنجابية. أيضاً جرى العمل على تحديث موقع الجمعية الذي يعتبر مصدر هام حول مواضيع الصحة الإنجابية في الأراضي الفلسطينية. من ناحية ثانية نشرت الجمعية ما يزيد عن ١٦ مادة توعوية في مجلات صحية وشبابية ذات رواج كبير في الأراضي الفلسطينية مثل مجلة كيف الصحة وفلسطين الشباب، كما ونشرت الجمعية أكثر من ٦ مقالات تناصر حقوق الصحة الجنسية والانجابية في مجلات عربية ودولية بلغات مختلفة كالعربية والإنجليزية والإيطالية.

وضمن التزام الجمعية بمناصرة قضايا وحقوق الصحة الجنسية والانجابية بحسب ميثاق الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، فقد تم عقد مؤتمر وطني حول أهمية التخطيط الديمغرافي في الحد من الفقر وإحقاق التنمية بحضور مؤسساتي وحكومي وإعلامي مميز، كما تم بث ٦ حلقات إذاعية حول موضوع الإجهاض الذي يعتبر الأكثر حساسية في فلسطين حيث تم تناول الموضوع من جوانب علمية، قانونية ودينية إسلامية ومسيحية.

وعلى صعيد التعاون البناء مع الإعلاميين وطلبة الإعلام، فقد تم خلال هذا العام تشكيل لجنتين إعلاميتين في كل من حلحول وأبو ديس وإلحاق أعضائها بتدريبات مكثفة لاستثمارها في مناصرة قضايا وحقوق الصحة الإنجابية. وفي حفل مهيب بمدينة بيت لحم تم تكريم ١٢ صحفياً وصحفية من جميع أنحاء الضفة الغربية ممن كان لهم دور رائد في دعم مسيرة الجمعية باعتبار الصحفيين شركاء للجمعية في بلوغ أهدافها. أيضاً كرمت الجمعية ٨ من طلبة كلية الصحافة والإعلام في جامعة بيرزيت حيث تسابق هؤلاء الطلبة على إنتاج مواد مكتوبة ومسموعة ومرئية رائعة في مجال الصحة الإنجابية.

وعلى الصعيد الوطني شاركت الجمعية في ورشة عمل وطنية نظمها صندوق الأمم المتحدة للسكان بمناسبة اليوم العالمي للسكان، حيث قدم يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام ورقة عمل حول الحقوق الانجابية وتنظيم الأسرة وعلاقتها بحقوق الإنسان.

أما على صعيد التغطية الإخبارية لأنشطة الجمعية فقد كانت هناك تغطية مستقبضة لمعظم أحداث وأنشطة الجمعية في شتى وسائل الإعلام المحلية والفضائية وتلك المنتشرة عبر الشبكة العنكبوتية مما كان له الأثر الكبير في تعريف الجمهور الفلسطيني بأنشطة الجمعية.

وفيما يتعلق بعلامة الإتحاد الدولي التي تعتبر الجمعية عضواً فيها، فقد عملت الجمعية وبالتعاون مع المكتب الإقليمي للإتحاد على وضع العلامة على معظم إصداراتها وموقعها الإلكتروني ولافتاتها مما ميزها بين المؤسسات وأعطاه قوة وثقة بين الجهات المناحة.

توجهات جريئة بخطوات ثابتة

مشروع تحسين الوصول إلى المعلومات والخدمات المتعلقة بالأجهاض الآمن

والاجتماعية المقدمة لهن من قبل الأونروا والمراكز النسائية.

وعلى الصعيد التوعوي نفذ الطاقم المشروع العديد من المحاضرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش مع النساء والرجال حول موضوع الإجهاض الآمن وغير الآمن وموانع الحمل الطارئة ووسائل تنظيم الأسرة وحقوق المرأة في الصحة الإنجابية والجنسية وذلك باستخدام مواد بصرية وأفلام وثائقية أنتجتتها الجمعية من قبل حول هذه المواضيع. وخلال هذه اللقاءات تبين للجمعية أن المجتمع الفلسطيني بحاجة إلى المزيد من الوعي في هذا المجال كونه موضع كان يقع ضمن دائرة المحظورات.

وفي ضوء المعتقدات الخاطئة السائدة في الأراضي الفلسطينية حول مواضيع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة واستخدام موانع الحمل الطارئة قامت الجمعية بتنظيم لقاءات دينية وعلمية بالتعاون حضرها رجال دين مسلمون وذلك بالتنسيق مع دائرة الأوقاف ودار الفتوى حيث جرى اللقاء مع الجمهور إضافة إلى لقاءات مع الواعظات، وأئمة المساجد. وقد توج العمل في التعاون مع رجال الدين باستصدار فتوى من قبل الشيخ عبد المجيد عطا، مفتي محافظة بيت لحم حول مشروعية استخدام موانع الحمل الطارئة ضمن معايير وشروط معينة حددها الإسلام.

ولم تقتصر التوعية للسيدات على عقد المحاضرات واللقاءات التوعوية بل قام طاقم المشروع بتنفيذ زيارات منزلية للسيدات اللواتي تعرضن للإجهاض، ولسيدات منعهن الظروف من حضور اللقاءات وورش العمل، وهذا بهدف الوصول الى كل الفئات المستهدفة والمهمشة والعمل على رفع الوعي لديها. من جانب آخر قام طاقم المشروع بتخصيص زيارات ميدانية للأزواج الشابة بهدف تقديم نصائح ضرورية قبل الزواج مما يجعل حياتهم الزوجية أكثر سعادة وأمان.

كذلك عمل طاقم من المشروع مؤلف من أخصائيات اجتماعيات ومثقفات صحيات على توفير خدمة الإرشاد الفردي والجماعي للسيدات قبل وبعد الإجهاض، إضافة إلى تقديم الدعم النفسي والاجتماعي والصحي، وكذلك تزويد المنتفعات بالمعلومات اللازمة لتجنب الإجهاض ومعرفة اسبابه ومخاطره، وإعطائهن المعلومات حول موانع الحمل الطارئة ووسائل تنظيم الأسرة.

من جانب آخر، قامت الجمعية بتدريب مجموعة من الشباب على الدراما والمسرح وذلك لعمل عروض مسرحية حول حقوق المرأة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وحول مخاطر الإجهاض غير الآمن وموانع الحمل الطارئة في المخيمات المستهدفة، وهذا يساهم بدوره على رفع درجة الوعي والثقافة عن طريق المسرح والدراما.

ضمن توجهات جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية القاضية بالحفاظ على كرامة المرأة الفلسطينية والحفاظ على حياتها من ممارسات طبية غير صحيحة كالقيام بممارسات الإجهاض بوسائل خطيرة ومخالفة للقوانين الفلسطينية مما يزيد من نسبة وفيات الأمهات في فلسطين، فقد باشرت الجمعية في العام ٢٠٠٧ بتنفيذ مشروع حساس لمدة ثلاث سنوات يعتبر الأول من نوعه في الأراضي الفلسطينية بهدف زيادة الوعي في أمور الصحة الإنجابية وحقوق المرأة لكلا الجنسين في المجتمع بما في ذلك رجال الدين إضافة إلى زيادة الوصول إلى الخدمات والمعلومات الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين (١٥-٤٩) عاماً بالتطرق إلى موانع الحمل الطارئة.

ويجري تنفيذ هذا المشروع الممول من قبل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة في ١٢ مخيماً فلسطينياً واقعة في شمال وجنوب الضفة الغربية هي: مخيم عسكر، مخيم بلاطة، ومخيم رقم (١)، مخيم طولكرم، مخيم نور شمس، مخيم الفارعة، مخيم جنين، مخيم الفوار، مخيم العروب، مخيم الدهيشة، مخيم عابدة، مخيم بيت جبرين (العزة).

ومن أبرز الإنجازات التي حققها المشروع منذ بدء مرحلة التنفيذ هو تأسيس ائتلاف مؤسساتي داعم للمشروع يضم في عضويته مؤسسات نسوية ومؤسسات فاعلة ونشيطة في المخيمات إضافة إلى المؤسسات التابعة لوكالة الغوث الدولية الأونروا. ولم يقتصر الأمر على هؤلاء المؤسسات بل شرعت الجمعية بتشكيل لجان مناصرة وتحفيز لحقوق المرأة في الصحة الإنجابية من قبل ٩٥ شاب وشابة داخل المخيمات تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية (١٦-٢٥) عام، حيث خضع هؤلاء الشباب إلى تدريبات خاصة في مواضيع الصحة الإنجابية والإجهاض ليقوموا بعدها بتنفيذ لقاءات تقع ضمن ما يسمى بتثقيف الأقران حول مواضيع الصحة الإنجابية ووسائل تنظيم الأسرة وموانع الحمل الطارئة ومخاطر الإجهاض غير الآمن وحقوق المرأة والنوع الاجتماعي مما ساهم في نشر الوعي والثقافة حول هذه المواضيع بين فئات الشباب من كلا الجنسين.

أضاً نشرت الجمعية ضمن فعاليات أنشطة المشروع دراسة اعتبرت الأولى من نوعها في فلسطين بعنوان ” دراسة استقصائية أساسية عن الإجهاض / الإجهاض غير الآمن في مخيمات مختارة من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية حيث شكلت هذه الدراسة قاعدة مرجعية حول معرفة ومواقف النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية تجاه الصحة الجنسية والإنجابية مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات الإجهاض الآمن وغير الآمن وتنظيم الأسرة وكذلك تقدير الخدمات الصحية

عيادات تنظيم الأسرة

تقدم ٥٣٩٥٥ خدمة حتى شهر أكتوبر

تشير الإحصائيات الداخلية لجمعية تنظيم وحماية الأسرة أن عيادات التميز التي تديرها الجمعية في كل من غزة، الخليل، حلحول، بيت لحم، رام الله، طولكرم قدمت منذ مطلع هذا العام وحتى نهاية كانون الأول ٢٠٠٨ ما يقارب ٥٣٩٥٥ خدمة لحوالي ٢٧٥٠ سيدة جديدة جديدة و ١١٩١٤ سيدة كان لهن ملفات سابقة في عيادات الجمعية.

ومن ابرز ما تقدمه هذه العيادات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية هي المشورة في مجال تنظيم الأسرة وتقديم الوسائل الآمنة لذلك. كما تقدم هذه العيادات خدمات رعاية الحوامل ورعاية الواضعات، معالجة الأمراض النسائية والالتهابات، معالجة قضايا سن الأمان، معالجة العقم لدى الجنسين، المشورة في مواضيع الصحة الجنسية والانجابية، تقديم موانع الحمل الطارئة، خدمات الإرشاد الصحي والنفسي ما بعد الإجهاض، خدمات الإرشاد الاجتماعي والقانوني، فحوصات مخبرية، مسحة عنق الرحم للكشف المبكر عن سرطان الرحم. من جهتها صرحت رحاب سجدية مديرة الخدمات في الجمعية بأن أهم إنجازات قسم الخدمات لهذا العام هو دمج خدمة الرعاية والإرشاد للسيدات ما بعد الإجهاض في جو من السرية التامة ومن قبل طاقم متخصص تلقى تدريبات إقليمية ومحلية حول حزمة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية التي تقدمها جمعية تنظيم الأسرة للجمهور. والهدف من هذه الخدمة هو خفض نسبة وفيات الأمهات الناتجة عن الحمل والإجهاض غير الآمن. وبحسب ما صرحت به السجدية، فإن الجمعية تقدم موانع الحمل الطارئة لتفادي حمل غير مرغوب به وإجهاضاً قد يشكل خطر على النساء.

جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية

تكريم مجموعة من الصحفيين الداعمين لمسيرتها



نظمت، بتاريخ ٢٨/أيار ٢٠٠٨، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، احتفالاً تكريمياً في مقرها في بيت لحم لعدد من الصحفيين والإعلاميين من مختلف محافظات الضفة الغربية، والذين ساهموا في تغطية نشاطات وبرامج الجمعية، وتوعية الجمهور الفلسطيني بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، والدعم الإعلامي للضغط على صناع القرار الفلسطيني كوسيلة للتغيير في واقع التشريعات الفلسطينية.

وحضر الاحتفال التكريمي الدكتور عرفات هدمي الأمين العام لجمعية تنظيم وحماية الأسرة، وأمينه ستافريدس، المدير التنفيذي للجمعية ومايك سلمان، أمين سر اللجنة التنفيذية للجمعية، ويوسف قري مدير تنمية الموارد والإعلام في الجمعية، ومفتي بيت لحم الشيخ عبد المجيد عطا والعديد من الصحفيين والإعلاميين.

وأشاد سلمان بالدور الريادي الذي يلعبه الصحفيون الإعلاميون ووسائل الإعلام الفلسطينية في نشر الوعي والثقافة، في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والمساواة وحقوق المرأة خاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعصف بالبلاد، بسبب ممارسات الاحتلال. كما وندد سلمان بممارسات وإجراءات الاحتلال ضد الصحفيين، مؤكداً أن الصحفيين اثبتوا قدرة مميزة في الدفاع عن الحريات، وقضايا وحقوق الشعب الفلسطيني.

وقال هدمي، أن هذا الاحتفال جاء لتكريم الصحفيين والإعلاميين الذين يمثلون الكلمة الصادقة والنزهة في زمن أصبحت فيه الكلمة مشقة يحملها أصحاب الضمان الحية من اللذين اخذوا على عواتقهم الدفاع عن قضايا شعبهم وامنهم العربية بنقل الخبر الصحفي والأمين والضغط على صناع القرار باتجاه تحسين الواقع الذي يعيشه الشعب الفلسطيني، وتوعيته بقضايا كانت في السابق تعتبر من المحرمات المجتمعية والدينية.

وأضاف أن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية التي تعتبر جوهر المسألة السكانية والتنمية ما هي إلا واحدة من القضايا الشائكة التي تجرأت الجمعية بطرحها، وعملت عليها في المجتمع الفلسطيني منذ تأسيسها بمساعدة ودعم الشرفاء من هذا الوطن وفي مقدمتهم الإعلاميون والإعلاميات الذين امنوا بالترويج لقضايا وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والدفاع عنها.

وشكرت ستافريدس الصحفيين على دورهم وجراهم وتعاونهم في طرح موضوعات الصحة الجنسية والإنجابية، وفي توجيه الرأي العام مثل هذه القضايا بطريقة علمية ودينية تستحق التقدير والاحترام. وقالت أن برامج حقوق المرأة المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية وبالوصول على معلومات وثقافة صحية حول مخاطر الإجهاض غير الأمن وأساليب منعه للحد من حدوثه أصبح أكثر واقعية في العديد من المناطق الفلسطينية بسبب الدور الإعلامي للصحفيين، وبرامج التوعية والدورات واللقاءات التي تنظمها الجمعية.

وأضافت أننا نهدف إلى دعم المبادئ والحقوق الخاصة بالإنجاب والثقافة الجنسية حسب إعلان الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، إلى جانب خلق التعاون مع أصحاب القرار، وإشعارهم بأهمية هذه القضية في المجتمع الفلسطيني وأهمية إعداد سياسات جديدة لدعم هذه الحقوق.

وأكد قري ارتباط الإعلام بالتنمية البشرية ودور الصحفيين في تغيير سلوكيات الأفراد من خلال إيصال المعلومات المتعلقة بحقوق الصحة الجنسية والإنجابية ومناصرتها وتعزيز المفاهيم والقيم المجتمعية التي تساهم في دعم هذه الحقوق.

وأوضح أن الصحافة اليوم تهتم بالقضايا السياسية دون إعطاء الاهتمام الكافي للقضايا التنموية والمجتمعية وهذا يعود لعوامل عدة أبرزها عدم وعي الصحفيين لأهمية هذه القضايا إضافة إلى أن مناهج التدريس الجامعي في كليات الصحافة والإعلام لا تولي أهمية كبرى لهذه المواضيع. وبالتالي فإن العملية التربوية في مختلف قطاعات المجتمع تحتاج إلى جهود جمعية مشتركة لمواجهة بعض القيم

تحصل في المجتمع. هذا وقام رافت علامة المتطوع في اللجنة الإعلامية بإعطاء المحفلين عن دور اللجنة في دعم حقوق الصحة الجنسية والإنجابية كما استعرض تجربته وتجربة زملائه في هذه اللجنة. بعدها فتح باب النقاش بين ممثلي الجمعية والصحفيين حيث ناقشوا خلالها مشاكلهم والعقبات التي تعترضهم وتعرض المشاركة الصحافية الفاعلة في القضايا المجتمعية وإمكانية أن تقوم الجمعية بصب الجهود لتفعيل الدور الإعلامي الهادف إلى معالجة القضايا المجتمعية. وفي نهاية الاحتفال تم تكريم الصحفيين وهم: عبد الناصر النجار، حسن عبد الجواد، علي سمودي، نجيب فراج، رامي شبانة، وسام شويكي، جورج قنواطي، بدر المحتسب، أمير احمر، سميح صبيح، ومفتي بيت لحم عبد المجيد عطا الله ومايك سلمان أمين سر اللجنة التنفيذية لجمعية تنظيم وحماية الأسرة.

العصبوية السائدة، التي تعيق وصول المرأة لحقوقها في الصحة الجنسية والإنجابية ومواجهة الحمل غير الأمن. وأشار قري إلى الدور الذي قام به الصحفيون والإعلاميون خلال العامين الماضيين في طرح ومعالجة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية والتي تستحق كل تقدير. وشكر مفتي بيت لحم الشيخ عبد المجيد عطا الجمعية والصحفيين على دورهم في توعية المواطن في مجال حقوق المرأة المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية وقال: أن القران الكريم والسنة النبوية أجابا عن جميع هذه التساؤلات ووضع حلول لكل ما يعيق مثل هذه الأمور.

وشكر الصحفي نجيب فراج في كلمة له باسم الإعلاميين والصحفيين جمعية تنظيم وحماية الأسرة على هذه اللفتة مؤكداً أن من واجب الصحفيين طرح ومناقشة القضايا المجتمعية والسياسية والتربوية والأخلاقية والاقتصادية والاجتماعية، وتوعية الجمهور الفلسطيني بالتفاعلات التي

في استطلاع للرأي نفذته جمعية تنظيم الأسرة

٥٠% يعتقدون أن غياب القانون هو السبب في قتل النساء على خلفية الشرف

نفذت جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية خلال شهر أكتوبر استطلاعاً للرأي عبر موقعها الإلكتروني صوت له ٢٦٣ شخصاً عبروا فيه عن نظرتهم من ظاهرة قتل النساء على خلفية الشرف الآخذة بالازدياد في المجتمع الفلسطيني.

وأعرب ٥٠% من المصوتين/ات أن ظاهرة قتل النساء في المجتمع الفلسطيني هي ظاهرة منتشرة بسبب انتشار العادات والتقاليد الخاطئة وغياب القانون الذي يجب تفعيله لرفع الظلم عن النساء. وقد أقر ٢١% من المصوتين/ات أن ظاهرة قتل النساء هي ظاهرة منتشرة في المجتمع لكن بسبب سلوكيات النساء المشيئة التي يجب عدم معالجتها بأسلوب القتل.

وفي رأي مخالف لما ورد سابقاً أفاد ١٥% أن النساء يجب أن تقتل بسبب الأعمال المشيئة اللواتي يقمن بها، في حين اعتبر ١٤% من المصوتين/ات أن ظاهرة قتل النساء غير منتشرة في المجتمع الفلسطيني ويجب عدم إعطائها حجم أكبر من حجمها.

من جهته عقب يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام في جمعية تنظيم الأسرة على النتائج قائلًا، أنه على الرغم من أن نسبة وأسلوب التصويت قد لا يعتبر عينة احتمالية ممثلة من الناحية المنهجية، إلا أنها نتائج تعبر بالنهاية عن التوجهات والآراء الفعلية للمجتمع الفلسطيني الذي يستاء في غالبية من العمليات المتكررة لقتل النساء كنتيجة للعادات والتقاليد الخاطئة التي تشجع على تغييب دور القانون وأخذ الأمور بمنطق القوة، والسبب وراء ذلك هو ضعف المؤسسة القضائية في اتخاذ مبادرة إيجابية نحو تعديل القانون الفلسطيني رغم الضغوطات التي تمارسها مؤسسات المجتمع المدني على السلطات التشريعية حتى قبل تعطلها مما يشجع المجرمين على مواصلة اعتداءاتهم على النساء والهروب من العقاب تحت ذرائع الحفاظ على الشرف.

وأضاف قري، إن ما أظهرته النتائج الأخرى من تحميل النساء ذنب قتلهن هو جزء من الثقافة الذكورية السائدة التي تلوم الضحية. أما اللذين الذين اعتبروا بان ظاهرة قتل النساء هي مسألة مضخمة ما هو إلا نتيجة لتراخي المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمؤسسات الإعلامية في اتخاذ خطوات أكثر جدية في تعبئة الجمهور الفلسطيني حول حجم الظاهرة وخطورتها لكسبهم في عملية مناصرة حقوق المرأة ومناهضة تعنيفها على أساس النوع الاجتماعي.

وفد فلسطيني يشارك في الورشة التدريبية الإقليمية في تونس

حول علامة الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ورسائل الدعوة وكسب التأييد



شارك، خلال الفترة الواقعة ما بين ٢٤-٢٩/نوفمبر ٢٠٠٨، وفد فلسطيني من جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية ضم كلا من حياة الدجاني، عضو اللجنة التنفيذية، وأمينه عويضات، المدير التنفيذي ويوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام في الورشة التدريبية الإقليمية التي عقدها الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة-إقليم العالم العربي، في تونس والمتعلقة بعلامة الإتحاد الدولي، ورسائل الدعوة، ورسائل الدعوة، والدعوة وكسب التأييد الداعمة لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية.

وحضر الورشة ما يقارب ٣٠ موظفًا من موظفي المكتب الإقليمي في تونس وممثلي الجمعيات الأعضاء في الإقليم من فلسطين، وسوريا، والعراق، وتونس، والمغرب،

والجزائر، ومصر، والسودان، والصومال، وموريتانيا، وجيبوتي، والبحرين إضافة إلى مركز المرأة للتدريب والبحوث - كوثر.

وتناولت الورشة التدريبية عدد من المحاور الرئيسية كان أبرزها كيفية توحيد علامة الإتحاد واستخدامها كعلامة مميزة في عمل الجمعيات الأعضاء، إضافة إلى عدد من المواضيع المتعلقة بكيفية إعداد رسائل الدعوة وحشد التأييد لمناصرة قضايا الصحة الجنسية والإنجابية وأساليب التعامل مع وسائل الإعلام المختلفة. وشارك في التدريب مجموعة من خبراء المكتب المركزي للإتحاد الدولي في لندن ومجموعة من الخبراء العرب مما أثرى المحتوى التدريبي للدورة. وخرجت الورشة بمجموعة من التوصيات منها ضرورة استخدام علامة الإتحاد الدولي ودمجها مع شعار الجمعيات لإعطائها قوة وتميز. كما أكد المشاركون بالدورة في توصياتهم على ضرورة تطوير مهارات العاملين في الجمعيات الأعضاء وأهمية تكرار تنفيذ محاور هذه الورشة الإقليمية على الصعيد الوطني.

من جانبه أكد الخبراء على أهمية تكثيف التعامل مع وسائل الإعلام لما له من أثر في نشر الوعي المجتمعي المتعلق بقضايا الصحة الجنسية والإنجابية والتأثير على صناع القرار.

تظاهرة علمية تحدثها جمعية تنظيم الأسرة هذا العام من خلال نشرها لأربع دراسات وطنية



دراسة حول الأطفال الفلسطينيين في ظل النزاعات المسلحة
أظهرت نتائج الدراسة النوعية الممولة من صندوق الأمم المتحدة للسكان والتي أعدتها د.سمية الصايح باللغة الإنجليزية عن الأطفال الفلسطينيين في ظل النزاعات المسلحة والتي عرضت سابقاً أمام الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة، أن الأطفال الفلسطينيين استطاعوا أن يحددوا بوعي كبير واقعهم المعاش، حيث أعرب الأطفال أنهم يشعرون بازدياد العنف من حولهم سواء عنف من الاحتلال، أو من المدرسة أو من المنزل والشارع أو من الوضع الفلسطيني الداخلي، مما يهدد شعورهم بالأمن الشخصي. ناهيك عن تشخيص الأطفال لواقعهم التعليمي والاقتصادي الصعب الذي يعيشونه. هذا وأظهرت النتائج أيضاً أن التهديد الكبير الذي يواجهه الأطفال في الضفة هو الجدار والحواجز العسكرية فيما شكل القصف الإسرائيلي للبيوت التهديد الأكبر لشعور الأطفال في غزة بالأمان. وعلى صعيد آخر عبر الأطفال الباحثين عن درجة وعي دور الحكومة الفلسطينية للقيام بحمايتهم كما أظهرت درجة وعي مماثل من الدور الذي تقوم به المؤسسات الأهلية في التعامل مع الأمور الإنسانية، واللافت في الأمر أن الأطفال أبدوا خيبة أمل من الجهود الدبلوماسية ومعااهدات السلام الموقعة مع الفلسطينيين والدور الذي تقوم به هيئة الأمم كون المجتمع الدولي لم يستطيع حمايتهم.

وفي النهاية قدم الأطفال توصيات بضرورة الاهتمام بالأطفال المعوقين والمعتقلين إضافة إلى ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية التي تبرز واقع الأطفال الفلسطينيين وما يتعرضون له. وفي هذا المضمار أفاد، يوسف قري، مدير تنمية الموارد والإعلام في جمعية تنظيم الأسرة أن الإعلام الفلسطيني مطالب ببذل المزيد من الجهود لفضح الممارسات التي تنتهك حقوق الأطفال خاصة وأن الإعلام الفلسطيني يضع جل اهتمامه الأمور السياسية دون إعطاء جهد متوازي للقضايا والمشاكل الاجتماعية الداخلية. وأفاد قري أن هذا الوعي الاستثنائي والمدعوم الذي نلمسه من الأطفال الفلسطينيين يشكل إرباكاً للمؤسسات الأهلية التي لا تقوم بما يلزم من حماية للأطفال وتعريفهم بحقوقهم والحفاظ عليها.

دراسة حول مواضيع ذات علاقة بالصحة الإنجابية والجنسية بين المراهقين والشباب في فلسطين
وفي أحدث ما نشرته جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية من دراسات هي تلك الدراسة القاعدية التي أعدتها الباحثة الدكتورة نهى الشريف باستخدام المنهجية الاستكشافية والوصفية بنوعيتها، الكمي والنوعي حول

وتخلص الدراسة إلى ضرورة انتهاز نهج تشاركي تفاعلي حوراتي في صياغة السياسات الفاعلة المنشودة، نهج يشترط فيه مستوى عال من الحس والوعي بالمتغيرات والسياقات الاجتماعية والثقافية والفكرية التي تشكل مجتمعة الوسط الذي تنفذ السياسات من خلاله.

دراسة هي الأولى من نوعها في فلسطين حول الإجهاد و الإجهاد غير الأمن

أما الدراسة الاستقصائية الأساسية عن الإجهاد/ الإجهاد غير الأمن في مخيمات مختارة من مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية فبالا شك أنها تعتبر أولى الدراسات التي أجريت في فلسطين حول موضوع الإجهاد مما يشكل قاعدة بيانات هامة حول الموضوع. وتأتي هذه الدراسة التي نفذتها د. سمية الصايح ضمن جهود المشروع الذي تنفذه الجمعية في مخيمات الضفة الغربية بتمويل من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة بهدف تحسين حقوق المرأة للوصول إلى الخدمات والمعلومات الصحية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والإجهاد غير الأمن.

أما الهدف الرئيسي لهذه الدراسة فهو قياس معرفة ومواقف النساء في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية تجاه الصحة الجنسية والإنجابية مع التركيز بشكل خاص على مؤشرات الإجهاد غير الأمن وغير الأمن وتنظيم الأسرة وكذلك تقدير الخدمات الصحية والاجتماعية المقدمة لهن من قبل الوكالة والمراكز النسائية.

ومن النتائج المذهلة التي أظهرتها الدراسة أن ٥٤,٤٪ من المبحوثات عرّفن عن إجهاد لأخريات، وحوالي ٤٠٪ من المشاركات بالمسح قد مررن بتجربة الإجهاد؛ ٢١٪ منهن أجهضن مرة واحدة، و٨٪ أجهضن مرتين، و٦٪ أجهضن ٣ مرات، و١,٢٪ أجهضن ٤ مرات. كما أشارت المبحوثات عن معرفتهن بالوقت المناسب لإنهاء الحمل ولديهن مواقف للسعي إلى الإجهاد عن طريق الخدمات التي يقدمها المهنيين الصحيين، لكن ٢٦٪ من المبحوثات أشرن عن ممارسات الإجهاد غير الأمن؛ ١٠٪ من تسعي للإجهاد عن طريق الدايات و١٦٪ من تقوم بإجهاد نفسها ومن هؤلاء ٨٣٪ استخدمن الإيدز الجسدي لتجهض نفسها.

ومن أبرز ما أوصت به الدراسة هي دعوة موجهة للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بما فيها الأونروا لكي تتعامل علنا مع الإجهاد غير الأمن وغير الأمن بوصفه سبباً رئيسياً للقلق في مجال الصحة العامة والتطرق للاحتياجات الصحية لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية للنساء وخاصة لمن يعشن في مجتمع محافظ كما الحال في فلسطين. كما يجب دائماً إعطاء الأولوية القصوى للوقاية من حالات الحمل غير المرغوب فيه وبذل جميع المحاولات للقضاء على الحاجة إلى اللجوء إلى الإجهاد.

ضمن اهتمام جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية بالبحث العلمي وما له من أهمية كبرى في عملية التخطيط لقضايا الصحة الجنسية والإنجابية والتخطيط السكاني والتنمية الهادفة إلى النهوض بالمجتمع الفلسطيني، فقد نشرت الجمعية خلال هذا العام أربع دراسات ريادية حول الإيدز، الإجهاد، ومواضيع ذات العلاقة بالصحة الإنجابية والجنسية بين المراهقين والشباب والأطفال في ظل النزاعات المسلحة، حيث استغرق العمل على هذه الدراسات فترة عامين بدأت منذ العام ٢٠٠٦ وانتهت بالعام ٢٠٠٨.

وفي سياق هذا الاهتمام حرصت الجمعية على نشر نتائج هذه الدراسات في ورشات عمل وطنية حضرها جمهور غير من المؤسسات الأهلية الحكومية الفلسطينية، ومؤسسات مختلفة من هيئة الأمم المتحدة ومجموعة من الخبراء والمهتمين في مواضيع الدراسات. كما عمدت الجمعية على نشر هذه الدراسات أيضاً في مختلفة وسائل الإعلام للمساهمة في تعميم الفائدة.

دراسة حول نقص المناعة المكتسبة الإيدز

تعتبر الدراسة التي نشرتها جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية بتمويل من اليونيفيم بعنوان «معرفة الفتيات والنساء الفلسطينيات حول مرض نقص المناعة المكتسبة الإيدز» من الدراسات الوطنية الأولى في هذا المجال التي استخدمت فيها مناهج البحث الكيفي والكمي، حيث بلغت نسبة العينة الكمية ١٠٤٧ من الفتيات والنساء الواقعة أعمارهن بين ١٥-٤٩ سنة، فيما شمل الجانب الكيفي مقابلات معمقة من صانعي قرار من جهات حكومية ومؤسسات داعمة ومنظمات غير حكومية دولية ومحلية.

ومن أبرز النتائج التي أظهرتها الدراسة أن (٩٩,١٪) بأنهن كن قد سمعن بمرض الإيدز وأن المصدر الأساسي كان لديهن هو التلفاز (٩٤,٤٪) في الوقت الذي كانت في الكوادر الطبية مصدر للمعلومات لما لا يتعدى (١٢,٣٪) مما يندرج بالتقصير الواضح لدور الكوادر الطبية في هذا المجال التثقيفي. وفي يتعلق بالمعلومات الخاطئة التي برزت في الدراسة فقد سجل ما مجمله ٥١٪ من المبحوثات إما بأنه ليس من الممكن للفتاة غير المتزوجة أن تصاب بأحد الأمراض المنقولة جنسياً دون سابق ممارسة جنسية (٣٨,٧٪) أو أنه ليس لديها أدنى فكرة بأن ذلك يمكن أن يحدث أصلاً (١٢,٢٪). كذلك لم تتخطى نسبة من وافقن على الدور الحمائي للاستعمال الصحيح للواقي الذكري من العدوى بالإيدز نسبة ٤١٪. وفيما يتعلق بموضوع الوصم والتمييز السلبي ضد مرضى الإيدز فقد أجابت (٦٧,٣٪) بأنهن يرفضن مشاركة الطعام مع شخص مصاب بالإيدز. وعلى المستوى السياساتي الوطني فلم يكن هناك شعور في فلسطين بالحاجة إلى الاستثمار في مجال مكافحة الإيدز وجمع البيانات حوله إلا في العام ١٩٩٥ حيث تشكلت اللجنة الوطنية للوقاية ومكافحة الأمراض المنقولة والإيدز.

اعزائنا القراء...

اننا في أسرة تحرير صحة الأسرة إذ ننظر الى آرائكم في محتويات الملحق ببالغ الاهمية مما يجعلنا في حالة تطوير مستمر للملحق بما يرضي اهتماماتكم، لذلك لا تترددوا في ارسال آرائكم عبر البريد الإلكتروني yousef@pfppa.org أو info@pfppa.org.

إعلان إلى أصحاب الموهبة والأقلام الجريئة

يسعدنا في جمعية تنظيم وحماية الأسرة أن نستقبل مقالاتكم ذات العلاقة بالمواضيع الصحية والشبابية مع التركيز على مواضيع الصحة الجنسية والإنجابية وصحة المرأة والتخطيط السكاني من أجل نشرها في عدنا القادم، فعلى المهتمين مراجعة رئيس التحرير من خلال الاتصال على هاتف رقم ٠٢-٦٢٨٣٦٣٦ أو هاتف رقم ٠٢-٦٢٨٠٣٩٥

لنجعل فلسطين أجمل، خالية من المشاكل الصحية والاجتماعية... ولنبقى البسمة على شفاه الأطفال...
نتمن لكم أي تبرعات تقدمونها لمساعدة

جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية في خلق الفرص وإعطاء الأمل للأسر الفلسطينية المهمشة
لإيداع تبرعاتكم استخدموا لطفاً الحساب البنكي للجمعية كما هو مبين أدناه:

جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية
البنك العربي/ فرع العيزرية - رقم الفرع ٩١٠٠

للتبرع بالدولار الأمريكي

يرجى استخدام رقم الحساب : ٥١٠ / ٣١٢٧٩٠

للتبرع بالشيكل

يرجى استخدام رقم الحساب : ٥٧٠ / ٣١٢٧٩٠

عنواننا:

القدس شارع الأخطل الصغير
ص.ب. ١٩٩٩٩

هاتف: ٠٢-٦٢٨٣٦٣٦ / ٠٢-٦٢٨٠٣٩٥

فاكس: ٠٢-٦٢٦١٦٧٥

بريد إلكتروني: info@pfppa.org
الموقع الإلكتروني: www.pfppa.org

مواضيع هذه النشرة لا تعبر بالضرورة عن آراء وتوجهات جمعية تنظيم وحماية الأسرة وإنما عن آراء كاتبها.

الإتحاد الدولي لتنظيم الأسرة
إقليم العالم العربي

تم إصدار هذه النشرة بدعم من
الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة / إقليم العالم العربي

يتقدم رئيس هيئة التحرير واللجنة التنفيذية في جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية بجزيل الشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه النشرة.